

الجوابُ الناطق

بالصواب القاطع لمرى الشك والارتباب

الجوابُ القاطع

لأسموية عما يرد على الحكمة والتشزيه

تحقيق ودراسة
إمام حنفى عبده



الطبعة الأولى
١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م
جميع الحقوق محفوظة



القاهرة - ٥٥ شارع محمود طلعت
(من شارع الطيران) - مدينة نصر
تليفون : ٢٦١٠١٦٤

رقم الإيداع : ١٧٣٠ لسنة ٢٠٠٠
الترقيم الدولي : 977-5727-58-8

الجواب الناطق بالصواب الفاطمي **لغري لسك لا لانتباب**

مما أجاب به مولانا وما لكنا أمير المؤمنين وخليفه زب العالمين الصادق
 الحق المبين الحليم الأواه المويدي بالله محمد بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 واحشربنا بر مربة يا أرحم الراحمين **الحمد لله** **الحمد لله** **الحمد لله**
 الحمد لله الذي أنطق لسان البرهان بحاله معيانا في مدد ظلاله وكرعنا في مرسلساله وأوردنا
 موارد النظر والهدى إلى حقايق عرفاته وجولنا من مريد فضله وحنانا من كرم احسانه وجعلنا
 هذه إلى الحق وعمد وقدر لكافه الحاق والصلاه على الموضح للدلائل والفارق بضيا
 برهانه ونور فرقانه من الحق والباطل وعلى اله الطيبين الهادين عن الضلال
 والمفرقين لأحزاب الكفر عن من وشمال ه ونعد قد وردت علينا مناسبات من جمه
 القاضى لأوجد العالم الامجد بدر الدين قاضي أمير المؤمنين محمد بن محمد أدام الله رعيه
 وشكر في الصالحات شعيه فرائنا جوابها ورينا واجبا وحتمنا لازما لزيالما
 يتوجه من بدل الهدايه لطالبها وايضاح مناهج الحق لصاحبها ونحن نذكر فيها
 ما نشرح الله به صدره ونوزنه قلبه وأن كان بعضها لا يتعلق بالكليف
 لكن الجواب يتوجه بكل حال وأن صادف نراحم الاشغال فيقول وبالله التوفيق
 وعليه الانتكال **المسئله الاولى** قال ابد الله اذا كان عندكم مريد
 ما زاده محدثه فهل يجوز ان يريد الاراده ام لا الجواب ان اهل القبله
 بالاضافه المخالفيه في الاراده فرقتان الفرق الاول منسوب للاراده فاعه شعرة
 على كونه مريدا ما زاده قديمه والحازيه على انه مريد ما زاده ازيله والمعتزله
 الصريحه والزيديه على انه تعالى مريد ما زاده محدثه موجوده لا في محل ولا يذهب
 احد من اهل القبله إلى انه مريد للذات وزعم هؤلاء انه لا يريد ان زاده اعلى
 المتسبين لها اما المعتزله فعندهم ان ارادته لها صفة لا جل جدر وثنا
 ولا زاده يتعلق عندهم بكل حادث ولكنه لا يريد لها ما كانت تابعة
 لبراعيه وهو انما يريد الأفعال المقصوده واما على زاي الاشعرية والحازيه
 فهو انما يريد في مور الحادثة وازادته اما قديمه واما ازيله فمستحيل ان يها

فهذا هو حكم الاضرات **المسئلة التاسعة** في المقتول ومن اكلته
 الشاة واجل طعمه الطيبون هل يكون ذلك احتراما لاجله ام لا واعلم ان للعلماء فيه
 مذاهب ثلثة اولها انه لو لم نقتل المات قطعاً والاكان فاطعاً لاجله وهو محال
 وبانها انه كان يعيش قطعاً والا لم يكن القاتل ظالماً وبانها يجوز الامرين
 جميعاً والمجته على ذلك هو ان من قطع لكونه مؤثراً قطعاً ويكويه حتى قطعاً
 فهو كسر لادليل له عليه قوله ان كان يغشى قطعاً قلنا هذا فاسد لادليل عليه
 فاد ابطال المذهب ان لم تنق لا التوقف على حقن الامرين من غير قطع على احد
 وعلمنا في اراد المذهب ان راد الشك والاحتمال فاد اوردنا الشكوك علمنا ان
 ما قلنا من التميز وهو المطلوب **المسئلة العاشرة** ما حكم من خلط
 عملاً صالحاً واخر سيئاً واعلم ان هذه المسئلة قد اشتملت على احكام بلية الحكم الاول
 ما حكم من خلط عملاً صالحاً واخر سيئاً واعلم ان ذلك يكون على اوجه ثلاثة اولها
 من ارتكب الكبائر الكفيرة فهو كافر كارتكبه وعبادة غير الله وعبه ذلك من الكبائر
 الضرحة وثانها حال من ارتكب الكبائر العنيفة فهو فاسق بضا وهذا يجوز
 شرب المسكرة والقذف والسرقة وبانها من خلط طاعات ومعاصي لا يعلم حاله من
 كبر او فسق فهي غير صالحة بالطاعات بل يكون الطاعات مكفرة لانها من
 العبادات وان كانت كذا فهي محبطة لثواب الطاعات فان كان العمل السيئ
 فسقاً او كفراً او خطيئة او طاعة واثاب هالكاً وان كان غير كفراً ولا
 فسقاً لم يضره خلطه لثواب الطاعات بل يكون الطاعات مكفرة له (يكون ما يضره
 لا يفسده) فاما قوله تعالى واخرون اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملاً صالحاً واخر
 سيئاً فقد دل على انه وكان قد سدده اليهود على حرب الرسول فيؤذنه لا
 يحاله لكنهم تاب فتاب الله عليه بقوله عسى الله ان يوب عليهم الحكم الثالث
 ان الحسنات يذهبن السيئات واعلم ان هذه اشارته الى
المسئلة الحادية عشر والكفر ويعنى ان كل من عمل طاعة مع عقبة معصية كزنا
 او شربه فانه يخطئ ذلك الثواب المستحق على تلك الطاعة ومن
 عمل معصية مع عقبة لثوبه فانه يترك ذلك الثواب المستحق على تلك
 المعصية فاما الموازنة بين المتكلمين خلاف فالمحكم عن التميز
 الى هاتين حدس لا اكثر ولا يكون للاقل ان على ان الاقل يسقط في
 حمله لا اكثر ولا يكون للاقل حكم بحال والمحكم عن التميز الى هاتين
 ان الاقل يسقط بعد ان من الاكثر من ثواب او عقاب ويستحق الباقى
 وفيه بحث دقيق يدق استقصاؤه بالكتب الكلامية وتذكر كثره وكسا العقليه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ؛ أما بعد ؛

شغل علماء العقيدة أنفسهم بقضايا التوحيد والعدل ، ودخلوا في جوانب دقيقة ، زادت من حجم الخلاف بينهم ، وغلب على أكثر هذه القضايا الشكلية واللفظية ، أو حتى الجدل المغالطي أو الوهمي والصوري .

وفي حقيقة الأمر لا يختلف أحد من علماء الأمة على ثبوت التنزيه لرب العالمين شكلاً وموضوعاً ، ومن أثبت الرؤية أو قال بقدم صفة الكلام أو أثبت الصفات الخبرية ، لا يختلف كثيراً مع من نفى الرؤية أو قال بخلق القرآن أو حتى أول الصفات .

هذا الآن قصد الجميع التنزيه الخالص لرب العالمين ومن أخطأ فحسابه على الله ويكفيه أجر المجتهدين ، ولا شك أن الاجتهاد مطلوب ، طالما استجمع صاحبه أدواته وصار من أهله الاعتبارين .

ويجوز نفس الشيء على قضايا العدل والحكمة ، فقصد نفاة الحكمة إثبات مطلق المشيئة وإن خانهم التقدير ، وقصد من أثبت الإنسان فاعل لعمله إثبات مقاصد الشريعة من التكليف والجزاء والحرية الإنسانية .

لقد فات الزمان الذي يختلف فيه المسلمون حول عقيدتهم ، غير ، أن هاتين الرسالتين يدور موضوعهم عن ثراء الحوار بين المسلمين ، وكذلك محاولة للاعتدال والتقريب بين وجهات النظر المختلفة ، قام بها للإمام يحيى بن حمزة العلوي .

وهو إمام من أئمة الزيدية ، مال لآراء المعتزلة ، ولكن لوراعياً قضية المنهج ، سنجده عقلية ونقلية في إطار المفكر الإسلامي المستنير بغيداً عن مداخل الفلسفة اليونانية وتأثيراتها .

وإذا كان المعتزلة يقولون بأن كلام الله مخلوق فقد تبني الزيدية هذا الاتجاه ، وجاء

أهل السنة ليفصلوا رأيهم فى القضية ويقررون قدم كلام الله النفسى ، وخلق كلام الله بمعنى أن القرآن مخلوق ، ولا خلاف بين الجميع فى هذا ، ليخرجوا من هوة التناقض الشنيع الذى وقع فيه الحشوية .

كما أن الرؤية إن كانت بلا إدراك ولا إحاطة ومن غير تعيين جهة ، فالجميع يتفق على ذلك ، حتى من أثبت الرؤية من غير أهل السنة نفى الإحاطة والاتجاه ، وخالف المشبهة والكرامية والحشوية فى هذا .

أما قضية مناقشة نفاة الحكمة كـ بعض أهل السنة وغيرهم ، فاعتقد أنه ليس من اللائق إثبات الحكمة للإنسان فى فعله ونفسها عن رب العالمين فى فعله !.. حتى ولو كانوا يقصدون بذلك إثبات مطلق المشيئة الإلهية .

وبعد فهاتان الرسالتان ، تمثلان وجهة نظر معتدلة ، وموافقة للتصور الإسلامى نقلاً وعقلاً والاختلاف مع آراء صاحبها ، لا يعنى شئ ، سوى أن تراثنا الإسلامى ذاخر بالفكر الحر القوى ، والعقلى الراقى ، الذى ينبغى إظهاره وإزاحة الستار عنه الاعتزاز به .

والله الموفق

فى وصف المخطوطتين

١- الجواب الناطق:

هذه الرسالة هى إحدى أعمال العالم الإمام يحيى بن حمزة ت ٧٤٩هـ الذى تناول فيها الصفات الإلهية :

وهى موجودة ضمن مجموعة كتبه الكائنة بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء . وبياناتها كما جاءت فى صدر الصورة كما يلى :

١- من كتب الوقف ١٠ مجاميع .

٢- فيلم ٢٢ كتاب ١٠٧ .

٣- اسم الرسالة : الجواب الناطق بالصواب القاطع لعرى الشك والارتياب .

٤- أوله : الحمد لله الذى انطق لسان البرهان بحاله ، فتفيانا فى مدود ظلاله ، وكرعنا فى غير سلساله ، وأوردنا موارد النظر ..

٥- وآخره ... وفيه بحث دقيق يليق استقصاؤه بالكتب الكلامية ، وقد ذكرناه فى كتبنا العقلية .

٦- كتبت هذه النسخة بقلم نسخى حسن ، من خطوط القرن التاسع الهجرى تقديراً .

٧- وعلى حواشيتها بعض التعليقات .. وبها أثر رطوبة وأرضه ، والنسخة مقابلة .

٨- ضمن مجموعة (الكتاب الرابع من ورقة ٦٣ - ٦٨) .

٩- مسطرتها ٣١ .

١٠- مقاس الصفحة ٢٦ x ١٩ سم .

١١- صورت هذه النسخة بمعهد المخطوطات العربية ، التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية فى يوم السبت ٦ من شعبان المكرم ١٣٩٤هـ ، الموافق ٢٤ من أغسطس ١٩٧٤م .

حول موضوعات رسالة الجواب الناطق:

الرسالة عبارة عن إجابة لأسئلة وردت على الإمام يحيى . حول صفات الذات الإلهية ، وقضايا أخرى ، هي على النحو التالي :-

- ١- هل يريد الله إرادته ؟
- ٢- هل يعلم الله أنه يقدر ؟
- ٣- في استحالة المكان والزمان على الله .
- ٤- هل خلق الله الزمان أولاً أم المكان ؟
- ٥- في الأفلاك ، وهل هي جمادات ؟
- ٦- في القرآن والكلام الإلهي وفيه سبعة أبحاث هي :-
 - ١- ماهية الصوت .
 - ٢- وسبب حدوثه .
 - ٣- وفي كيفية إدراكه له .
 - ٤- وفي بقائه وحدوثه .
 - ٥- في تغاير الحرف والصوت .
 - ٦- النظر في حال المتكلمية .
 - ٧- هل كلامه تعالى .
- ٧- ثم تحدث عن الملائكة ، وم خلقوا ، فتحدث عنها في ثلاثة مباحث :
 - ١- في كيفية خلقهم .
 - ٢- في بيان تكاليفهم .
 - ٣- في صفاتهم .
- ٨- في أصوات المزامير والطنابير ، وفيها ثلاثة مباحث :
 - ١- في كيفية حدوث الأصوات .
 - ٢- في أقسامه .
 - ٣- في حكمها في التحريم والإباحة والكراهة والندب .
- ٩- في المقتول ومن أكلته السباع ، واختطفته الطيور ، هل يكون ذلك اختراماً لاجله أم لا ؟
- ١٠- في حكم من خلط عملاً صالحاً وآخر سيئاً .

٢- فى وصف مخطوط الجواب القاطع للتمويه :

يوجد هذا المخطوط بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء اليمن ، وتوجد صورة منه بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة .

ومن البيانات التى وردت على المخطوط ما يلى :-

- ١- عنوان المخطوط : الجواب القاطع للتمويه عما يرد على الحكمة والتنزيه .
- ٢- كتبت بخط نسخ بقلم معتاد ، مهمل النقط أحيانا .
- ٣- من خطوط القرن التاسع الهجرى تقديراً .
- ٤- وعلى حواشيتها بعض التعليقات وبها أثر رطوبة وتقطيع وترميم .
- ٥- وهذا المخطوط ضمن مجموعة من (الكتاب الحادى من ورقة ١٣٧ - ١٤٣) .
- ٦- مسطرتها ٢٣ سطر .
- ٧- قياسها ١٩ x ٢٦ سم .

حول موضوعات رسالة الجواب القاطع :

تناول الإمام يحيى قضية الحكمة الإلهية بين العدلية والمجبرة ، فعرض حجج المجبرة فى دحض الحكمة فى أنواع :-

- ١- النوع الأول : ما يدل على الطبع والختم والغشاوة .
 - ٢- النوع الثانى : ما يكون من جهة الضلال .
 - ٣- النوع الثالث : ما يكون من جهة السد .
 - ٤- النوع الرابع : ما يكون من جهة التزيين .
 - ٥- النوع الخامس : ما يكون من جهة الاستدراج والإملاء .
 - ٦- النوع السادس : ما يكون من جهة الإغفال .
- ثم بدأ الرد عليهم فى مقامات خمسة :- الرد ، والمطالبة ، والتأويل ، والمعارضة ، والإلزام .

وأخذ يلزم منهجاً إجمالياً ، وآخر تفصيلياً فى عرضه للمقام الأول .

* المنهج الإجمالى : اعتمد فيه على أصليين :

الأول : أنه تعالى عالم كل المعلومات كلياتها وجزئياتها .

والثانى : أنه تعالى غنى فى ذاته وفى صفاته ، وغنى عن سائر المنافع .

* أما المنهج التفصيلي : فقرر أن الله تعالى لا يقبح منه قبيح ، ومبنى على بطلان الأحكام العقلية ، ولا يضاف إلى العقل حكم أصلاً ، وأنه لا يقضى بحسن ولا قبح ، وأبطل هذه المقالة الفاسدة من مسالك ثلاث :

١- المسلك الأول : أن القضايا العقلية قاضية بحسن الإنصاف والإحسان وقبح الإساءة .

٢- المسلك الثانى : الدوران العقلى .

٣- المسلك الثالث : الدوران الوجودى .

كما تعرض لقضية التأويل بين المتكلمين وعلماء البيان ، وفضل طريقة علماء البيان على طريقة المتكلمين .

وجاء تفسير الإغفال بيانياً من وجوه :

١- الجواب الأول من باب المجاز المركب .

٢- الجواب الثانى من باب الإستعارة .

٣- الجواب الثالث من باب إضافة الغفلة من جهة التمثيل .

٤- الجواب الرابع : أن الله تعالى لما خذل من هذه حاله ، بترك اللطاف ... غفل عن أمر ربه .

وعند عرض الإمام يحيى للمقام الخامس وهو فى الإلزام :

الإلزام الأول : ما يؤدى إليه قول الجبرية لا يقبح من الله قبيح .

الإلزام الثانى : يؤدى إلى إفحام الرسل .

الإلزام الثالث : ما يؤدى إليه قولهم أن الله فاعل للقبيح .

الإلزام الرابع : كون فعل القبيح ليس نعمة من الله على عباده وهذا يؤدي إلى بطلان الاعتراف بالنعمة .

الإلزام الخامس : من جوز فعل الله القبيح ، ما الذي يمنعه أن يجوز الكذب على ذاته ؟!

* * *

ترجمة المؤلف

يحيى بن حمزة العلوي

٦٦٩ - ٧٤٩ هـ

هو أبو إدريس يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم بن يوسف بن علي بن إبراهيم بن محمد بن أحمد بن إدريس بن علي بن محمد الجواد بن علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق (لقب بالمؤيد بالله ، أو المؤيد برب العزة) .

ولد بصنعاء واشتغل بالعلم من صغره ، وصحب الإمام المتوكل على الله المطهر بن يحيى في حربه ضد الاسماعيلية ، أخذ العلم عن الإمام يحيى بن محمد السراجي والفقيه عامر بن زيد الشماخ ، قام بالإمامة بعد وفاة الإمام محمد بن المطهر ، فنهى عن المنكرات وحمل الناس على الطريق القويم ، كما تقدم الباطنية ، وداعتهم على بن إبراهيم الهمداني ، ولكن القتال ومال الفريقان إلى الصلح .

يصفه الشوكاني فيقول : من أكابر الزيدية بالديار اليمنية ، وله ميل إلى الإنصاف مع طهارة لسان وسلامة صدر ، وعدم إقدام على التكفير والتفسيق بالتأويل ، ومبالغة في الحمل على السلامة على وجه حسن ، كثير الذب عن الصحابة ، وكان من الأئمة العادلين الزاهدين عن الظواهر في الدنيا المتكلمين منها ..

وبالجملة فهو ممن جمع الله له بين العلم والعمل والقيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، دفن بمدينة ذمار وقبره بها مشهور يزار^(١) .

أهم مؤلفاته:

كان الإمام يحيى كثير التصانيف حتى قيل : إن عدد كتراريسه بعدد أيام حياته ، وقيل أيام قيامه (٧٢٩ - ٧٤٩ هـ) نذكر منها :

١- أطواق الحماسة في حمل الصحابة على السلامة .

٢- الانتصار الجامع لمذاهب علماء الأمصار .

(١) الشوكاني : البدر الطالع في محاسن من بعد القرن السابع مجلد ، ص ٣٣٢ (رقم الشخصية ٥٧٦) .

- ٣- الأنوار المضيئة شرح الأربعين حديث السيلقية .
- ٤- الإيجاز لأسرار كتاب الطراز فى علوم البيان ومعرفة إعجاز القرآن .
- ٥- الإيضاح لمعانى المفتاح .
- ٦- التحقيق فى إزالة الإكفار والتفسيق .
- ٧- تصفية القلوب عن درن الأوزار والذنوب .
- ٨- التمهيد لأدلة مسائل التوحيد .
- ٩- الجواب الرائق فى تنزيه الخالق .
- ١٠- الجواب القاطع للتمويه عما يرد على المحكم والتنزيه .
- ١١- الجواب الناطق بالصواب القاطع لعرى الشك والارتباب .
- ١٢- الجوابات الوافية بالبراهين الشافية .
- ١٣- الديباج الوضى فى الكشف عن أسرار كلام الوصى .
- ١٤- الرسالة الوازنة لصالح الأمة عن الاعتراض على الأئمة .
- ١٥- الرسالة الوازنة للمعتدين عن سب صحابة سيد المرسلين (مطبوع) .
- ١٦- الشامل لحقائق الأدلة العقلية وأصول المسائل الدينية .
- ١٧- الرسالة الوازنة لذوى الأبواب عن فرط الشك والارتباب .
- ١٨- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز .
- ١٩- العدة فى المدخل إلى العمدة .
- ٢٠- العمدة فى الفقه .
- ٢١- عقد اللألى فى الرد على أبى حامد الغزالى .
- ٢٢- القانون المحقق فى علم المنطق .
- ٢٣- القسطاس .
- ٢٤- الكاشفة للغمة عن الاعتراض على الأئمة .

- ٢٥- كتاب الوعد والوعيد .
- ٢٦- الكوكب الوقاد فى أحكام الاجتهاد .
- ٢٧- المحصل فى كشف أسرار المفصل « للزمخشري » .
- ٢٨- مشكاة الأنوار الهادمه لقواعد الباطنية الأشرار حقق - وطبع -
- ٢٩- الإفحام لأفئدة الباطنية الطعاه - حقق وطبع .
- ٣٠- مشكاة الأنوار للسالكين مسالك الأبرار .
- ٣١- نهاية الوصول إلى علم الأصول .
- ٣٢- الحاوى فى أصول الفقه ^(١) .

* * *

منهج التحقيق:

- ١- قمت بنسخ المخطوطتين ومراجعتهما وإعادة قراءتهما وتقويمهما .
- ٢- خرجت الآيات والأحاديث .
- ٣- علقت على الرسالة ووضعت المصطلحات كلما أمكن .
- ٤- خرجت التراجم بالهوامش ، ووضعت العناوين .
- ٥- قمت بوضع المقدمة والترجمة للمؤلف .
- ٦- وضعت الفهرس .

هذا والله ولى التوفيق

إمام عبد الله

(١) يمكن الرجوع إلى سائر كتبه الموجودة فى كتاب عبد الخبش مصادر الفكر العربى فى اليمن ، ص ٥٦٤ - ٥٧٠ .

نص رسالة
الجواب الناطق بالصواب القاطع
لعري الشك والارتياب

٦٣ و / مما أجاب به مولانا ومالكنا أمير المؤمنين ، وخليفة رب العالمين ، الصادق بالحق المبين ، الحلليم الاواه ، المؤيد بالله ، يحيى بن حمزة بن رسول الله ﷺ وعلى آله الاكرمين ، واحشرنا بزمرة يا أرحم الراحمين .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والحمد لله وحده ، وصلاته على ^(١) رسوله محمد ، وآله وسلامه ، الحمد لله الذى أنطق ^(٢) لسان البرهان بحاله فتفيانا فى ممدود ظلاله ، وكرعنا فى تمير سلساله ، وأوردنا موارد النظر والهناء ، إلى حقائق عرفانه ^(٣) وخولنا ^(٤) من مزيد فضله ، وحبانا من كريم إحسانه ، وجعلنا هداة إلى الحق وعمده ، وقدوة لكافة الخلق .

والصلاة على الموضع للدلائل ، والفارق بضياء برهانه ، ونور فرقانه ، بين الحق والباطل ، وعلى آله الطيبين ، الهادين عن الضلال ، والمفرقين لأحزاب الكفر ، عن يمين وشمال .

وبعد ، فوردت علينا مسائل ، من جهة القاضى الاوحد ، العالم الامجد ، بدر الدين قاضى أمير المؤمنين ، محمد بن احمد ، أدام الله رعيه ، وشكر فى الصالحات سعيه ، فرأينا جوابها ، فرضاً واجباً ، وحثماً لازماً لازباً ، لما يتوجه من بذل الهداية لطالبها ، وإيضاح مناهج الحق لصاحبها ، ونحن نذكر فيها ، ما يشرح الله به صدره ، وينور به قلبه ، وإن كان بعضها لا يتعلق بالتكليف ، لكن الجواب متوجه بكل حال ، وإن صادف تراحم الاشغال ، فنقول وبالله التوفيق ، وعليه الاتكال .

(١) توجد دوة زائدة فى الاصل .

(٢) فى الاصل : أنطق .

(٣) فى الاصل : عرفاته .

(٤) فى الاصل : حولنا .

المسألة الأولى

هل يريد الله إرادته؟

قال ، أيده الله : إذا كان الله عندكم ، يريد بإرادة محدثة ، فهل يجوز أن يريد الإرادة أم لا ؟

الجواب : إن أهل القبلة بالإضافة إلى خالقهم في الإرادة فريقان :-

الفريق الأول : المثبتون للإرادة ، فالأشعرية على كونه مريداً بإرادة قديمة ، والنجارية على إنه يريد بإرادة أزلية ، والمعتزلة البصرية والزيدية على أنه ، تعالى ، يريد بإرادة محدثة ، موجودة لا في محل ، ولم يذهب أحد من أهل القبلة ، إلى أنه يريد للذات ، وزعم هؤلاء أنه لا يريد إرادته ، أعنى المثبتين لها .

- أما المعتزلة فعندهم أن إرادته لها صحبته ؛ لأجل حدوثها ، والإرادة تتعلق عندهم بكل حادث ؛ ولكنه لا يريد لها ، لما كانت تابعة لداعيه ، وهو إنما يريد الأفعال المقصودة .

- وأما على رأى الأشعرية والنجارية ، فهو إنما يريد الأمور الحادثة ، وإرادته .

٦٣ ظ / - إما قديمة وإما أزلية ، فتستحيل إرادتها لما كانت بلا أول .

٦٣ ظ / **الفريق الثانى النافون للإرادة** ، وهم معتزلة بغداد ، وإلى هذا ذهب الشيخان أبو الحسين . ومحمود الخوارزمي^(١) والداعية عندهم كافية في تحصيل الأفعال ، من غير حاجة إلى إرادة ، وهذا هو المختار عندنا ، فإن إرادته لفعله هو نفس الداعية إليه ، لما فيه من المصلحة ، وإرادته لفعل غيره ، إنما هو أمره وندبه إليه ، من غير أمر زائد ، فحاصل إرادته ، تعالى ، هو العلم فى حق أفعاله ، والأمر فى حق أفعال غيره ، وعلى هذا فإنه ، تعالى ، غير يريد إرادته عندهم ؛ لأنها ليست من قبيل الأفعال ، والداعى إنما يتعلق بالأفعال وكذلك الأمر .

(١) * أبو الحسين البصرى (ت ٤٣٦ / ١٠٤٤) هو محمد بن على بن الطيب البصرى ، من أعيان المعتزلة ، ولد فى البصرة وسكن بغداد وتوفى بها ، قال الخطيب البغدادي : له تصانيف وشهرة بالذكاء والديانة على بدعته . من كتبه : «المعتمد فى أصول الفقه» ، و«شرح الأصول الخمسة» وغيرهما .

انظر الزركلى : الأعلام ٢٧٥/٦ ، وأيضاً تاريخ بغداد ١٠٠/٣ ، والمنية والامل ٤ ص ٧٠ .

* هو محمود بن محمد الخوارزمي الملاحمى : صاحب كتاب «المعتمد الأكبر» عدّه ابن المرتضى من الطبقة الثانية عشرة من المعتزلة ، وأخذ برأيه كثيراً الرازى فى مصنفاته .. انظر ابن المرتضى : كتاب طبقات المعتزلة ؛ ص ١١٩ .

المسألة الثانية

هل يعلم الله أنه يقدر؟

قال ، أيده الله : هل يجوز أن يعلم الله ، تعالى ، أنه يقدر ، أو يقدر أنه يعلم ؟

الجواب : إن إيراد السؤال ، فيه خلل في العبارة ، ويدل على عدم الانس بالمباحث الكلامية ، وحاصل الإيراد أن الله ، تعالى ، أنه يقدر أن يكون عالماً بقادريته ، أو يكون قادراً على معلومه .

والحق إنه عالم بقادريته ؛ لأنها من جملة المعلومات وعالم بمقدوراته ؛ لأن العالمية شاملة .

فأما إن الله ، تعالى ، هل يكون قادراً على معلومه ؟ ..

فإنه ينقسم الأمر فيها ، فما كان من معلوماته ممكن الحصول ، فهو قادر عليه ، فيخرج من هذا ذاته ؛ تعالى ؛ فإنه يعلمها ولا يقدر ، وهكذا مقدرات العبيد ، فإن فيها تردد بين العلماء ، فمنهم من قال : هو قادر عليها ، ومنهم من منع من ذلك ، والحق عندنا ، جواز كونه قادراً عليها .

بقي ها هنا بحث آخر ، وهو أن يقال : هل يكون قادراً على خلاف معلومه ؟

(أولاً : فعندنا - وهو رأي المعتزلة والزيدية - أنه تعالى قادر على خلاف معلومه .) ^(١) فإنه قادر على إقامة القيامة الآن ؛ وهي غير قائمة ، وهو قادر على خلق السواد في الرومي ، والبياض في الزنجي ، وهو خلاف معلومه .

وزعم عبَّاد ^(٢) من المعتزلة أنه يستحيل منه خلاف معلومه ^(٣) وهو رأي الأشعرية ^(٤) .

(١) زيادة من الهامش وتكملة .

(٢) هو أبو عمرو : معمر بن عباد السلمي . قال ابن المرتضى : كان عالماً عدلياً وتفرد بمذاهب ، ومن تلاميذه المعتز وهشام بن عمرو وأبو الحسن المدائني . حكى أن الرشيد وجه به إلى ملك السند لينظره ، وقيل أن هذا الملك دس له السم في الطريق فمات ، توفي سنة ٢١٥ هـ / ٨٣٠ . راجع خضف المقرئ ٢ / ٣٤٧ ، ولسان الميزان ٦ / ٢٧١ والمنية والأمل ، ص ٥٦ .

(٣) انظر ، الشهرستاني : الملل والنحل ٨٢ / ١ .

(٤) انظر ، الشهرستاني : نهاية الأقدام ، ص ٢١٥ وما بعدها .

المسألة الثالثة

فى استحالة المكان والزمان على الله

قال ، أيده الله : إذا كان الله كائناً ولا مكان ولا زمان ، فما كان الشئ قبل ذلك ؟ .. هذا إنما يقال لو سابق منك ...

والجواب : إن هذا خلل فى الإراد ، فإن قولك ^(١) : فما كان الشئ قبل ذلك ؟ .. هذا إنما يقال لو سبق ميك ذكر الشئ ، ولم يسبق له ذكر .

فنقول : الله ، تعالى ؛ كائنٌ ، على معنى إنه موجودٌ وحاصلٌ ، لاعلى معنى أنه مستقرٌ فى جهة ولا مكان ، لاستحالتهم عليه ؛ لأن ذلك من سمات الحوادث ، وهو ، تعالى ، قديم بلا أول ، ولا معنى لوصفه بالكون ، على جهة الاستقرار ؛ لاستحالته عليه .

قوله : ولا مكان ولا زمان ، كلامٌ جيدٌ ؛ لأن المكان والزمان حادثان ، فلا يجوز أن يكونا مصاحبين له فى الأزمنة الأزلية ، فتقدم ذاته ، تعالى ، وسبقه على الأزمنة والامكنة ، إنما يكون بلا نهاية .

ثم إن سبقه على الأزمنة لا بزمان ؛ لأن الزمان سابق على غيره من غير زمان ، فإذا تقدم الزمان على غيره من غير زمان ، والإلزام التسلسل ، جار سبق القديم من غير زمان .

ثم إنه سابق على الامكنة ، وإن لم يكن فى غير زمان ، ثم إنه سابق على الامكنة ، وإن لم يكن فى مكان ، فإنه يعقل المكان من غير مكان ، فهكذا يعقل تقدم القديم من غير مكان أيضاً .

ثم إن الزمان قد يكون حقيقياً ، وهو عبارة عن حركة الفلك ، وقد يكون ٦٤ و / تقديرياً وهو الأزمنة الأزلية ، فإنها أمور (مقدرة غير وجودية ، وإنما هى أمور فرضية اعتبارية ، غير متحققة الوجود ، وعلى هذا نقول : إن تقدم القديم ، تعالى ، على الحوادث ، إنما يكون على جهة التقدير ، وهو أن لو

(١) فى الاصل : قول .

فرضنا حصول حوادث فى تلك ^(١) الأزمنة والامكنة المتوهممة ؛ لكأنت بلا نهاية .

فإذا تقرر ما ذكرناه ، من حدوث الأزمنة والامكنة ، فتقدم القديم ، تعالى ، على سائر الحوادث ، من غير توهم زمان ولا مكان ، لأمريـن :-

أما الأول : فلأن ذاته ، تعالى ، معقولة من غير إشارة إلى زمان ولا مكان .

وأما ثانياً : فلأن الزمان سابق على غيره من غير زمان ، والمكان يعقل من غير مكان آخر ، فإذا جاز معقولهما ، من سبق لأحدهما بمثله تقديم القديم ، من غير ^(٢) توهم زمان ولا مكان .

ثم نقول : لآى شئ يفتقر القديم ، تعالى ، إلى الأزمنة والامكنة ، حتى لا يعقل وجوده إلا بهما ^(٣) ؟ فإن كانت حاجته إليها لذاته ، فهو باطل ؛ لأنها حادثة ، وذاته ، تعالى ، سابقة على الأزمنة والامكنة بلا ^(٤) نهاية ، فيستحيل حاجة القديم ، إلى الأمور الحادثة ، وإن كان حاجته إلى الأزمنة لشئ من لوازم ذاته ، فهو باطل أيضاً ؛ لأن تلك اللوازم ذاتية .

فلزم ^(٥) ما الزمنأ ، من استحالة حاجة اللوازم الذاتية القديمة إلى الأمور الحادثة ، فحصل من مجموع ما ذكرناه ، أن القديم ، تعالى ، سابق على الأزمنة والامكنة ، وأن ذاته ، تعالى ، معقولة ، من غير حاجة إلى زمان ولا مكان ، وبطل ما قاله ، من قوله ، فما كان الشئ قبل ذلك ، كما حققناه .

* * *

(١) التصحيح على الهامش .

(٢) غير موجودة بالأصل .

(٥) فى الأصل : فليزم .

(٣) فى الأصل : بها .

(٤) فى الأصل : بلى .

المسألة الرابعة

قال : هل خلق الزمان قبل ، أم المكان ، أم خلقاً معاً ؟ ..

الجواب : اعلم ، هداك الله وأرشدك ، أن القدرة ^(١) الإلهية ، لا تعجز عن هذه الأمور كلها ، والعقل قاض بجوازها كلها ، وكيف لا ، وهو ؛ تعالى ؛ عالم بالمصلحة في التقديم والتأخير ، فإليه الأمر ، في كيفية إيجاد المكنونات .

نعم ، الذى دل عليه الشرع ، أن الله خلق الأرض في يومين ، ثم قال ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ ﴾ ^(٢) ثم إنه دحا الأرض بعد خلقه للسماء ، وإليه الإشارة بقوله : ﴿ وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ﴾ ^(٣) قبل خلق هذه الأمكنة العظيمة .

ثم بعد خلقه للسموات والأرضين ، خلق الشمس والقمر والنجوم ، على نعت التسخير والتدبير ، فإذا عرفت هذا ، فإن كان المراد بالزمان المقدر ، فهو سابق بلا أول ، وإن كان المراد بالزمان المحقق ، فهو عبارة عن حركة الشمس ، وغيبوبتها ، فلا شك أنه متأخر عن خلق الأمكنة ، كما أشرنا إليه ؛ لأنه خُلِقَ بعد خلق الأرض والسماء ، كما نبهنا عليه ، فحصل ، من مجموع ما ذكرناه ، أن خلق المكان ، سابق على الزمان ، بالتفصيل الذى أشرنا إليه ، وهذا السؤال ليس وراءه كثير فائدة في الدين ، ولا يناط به شئ من التكليف .

المسألة الخامسة

قال ، فى الشمس والقمر والنجوم : هل خلق الله فيهن حياة ، كما قال بعضهم ، أم هن جماد ؟ وكيف أنها تكون فى جميع البلدان محاذية فى جميع الآفاق ، ونحن نراها صغيرة فى رأى العين ؟ .. ما الوجه فى ذلك ، لكبر جرمها ، أو لغير ذلك ؟

الجواب : إن ما ذكرناه فى هذه المسألة ، مشتمل على سؤالات ثلاثة :-

(١) سورة النازعات : آية ٣٠ .

(١) فى الأصل : القدر .

(٢) سورة البقرة : آية ٢٩ .

السؤال الأول : هل هذه الأفلاك السبعة أعنى الشمس والقمر وعطارد وزحل ٦٤ ظ / والزهرة والمشتري ، حية أم لا ؟ فقول الذى عليه علماء الإسلام ، أنها جمادات ؛ وأنها مسخرة مدبرة للجري على حسب مصالح الخلق ، كما أشار إليه الشرع ، فى قوله تعالى : ﴿ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ ﴾ ^(١) ويستحيل عقلاً أن تكون حية ؛ لأن الشمس بما فيها من الحرارة المفرطة ، تستحيل أن تكون حية كالنار ، وهكذا سائر الكواكب ، فإن فيها من البنية ما يمنع من حصول الحياة ، ثم إن الإجماع منعقد ، من جهة الأمة ، على أنها جمادات مسخرة ، تحت التدبير الإلهى ، والمخالفون فى كونها حية ، الصابئة ^(٢) والمنجمون ، فإنهم زعموا أن هذه الأفلاك حية ، وأنها مدبرة للعالم السفلى ، وأن الله يستحيل أن يكون معبوداً لنا ، وإنما هى تعبد الله ، وهم يعبدونها بزعمهم .

ثم إن مقالتهم فى كونها حية ، لم أقف على حقيقة قولهم ، هل هى فاعلة بالإيجاب ، كما هو رأى الفلاسفة أو هى فاعلة بالاختيار ، فأما الفلاسفة فهم مختلفون فى النفوس الفلكية ، هل هى حية ، أم لا ؟ فبعضهم يزعم أنها حية ، وبعضهم يذهب ^(٣) إلى أنها جماد ، كمقالة أهل الإسلام .

وعلى الجملة فسواء كانت حية أم جماد ، فلا بد لها من فاعل مدبر حكيم ، فإن أقروا به ، فالخلاف بيننا وبينهم يسير بعد ذلك ، وإن كانوا منكرين للصانع ، ويزعمون أنها هى المدبرة للعالم السفلى ، فدلالة الحدوث فيها قائمة ؛ فإن احتاجت إلى محدث ، ومحدثها إلى محدث ، إلى غير غاية تسلسل ، والتسلسل محال . وإن كانت تنتهى إلى قديم مدبر ، فهو الذى نريده ، وبطلت هذه الوسائط بالشرع ، ومن جهة العقل ؛ من جهة أنه لا طريق إليها بحال .

(١) الاعراف : آية ٥٤ .

(٢) فرقة قالت بالروحانيات فى مقابل البشرية النبوية ، ونسبت إلى الروحانيات قوة نصريف الاجسام وتقليب الاجرام ، وقالوا : إنها مبادئ الموجودات ، وإليها المعاد ، وتخصصها بانها كل العلوية مثل زحل والمشتري والمريخ والشمس والزهرة وعطارد والقمر ، وهذه السيارات كالآبدان والاشخاص بالنسبة إليها ، ولذلك قال عنهم المسلمون : إنهم عبدة كواكب ، وقال أبو حنيفة : ليسوا بعبدة أوثان ، وإنما يعظمون الجرم كنعظيم المسلمين للكعبة ، ويؤمنون بدين نبي ويقرون بكتاب . ويسميهم النّهانوى الصبائية ، ويورد أنهم فرقة من النصارى ويعظمون الكواكب كنعظيم المسلمين الكعبة . والصابئة الاولى هم الذين قالوا بعاديموس وهرمس . ولم يقولوا بغيرهما من الانبياء ، ويقصدون (شيت وإدريس) ، انظر الملل والنحل ٢ / ٣٠٧ ، والقاموس الفلسفى خفى ، ص ٢٧٣ .

(٣) تصحيح من الهامش .

السؤال الثاني : كيف تكون في جميع البلدان معازية في جميع الآفاق ؟ اعلم أن الوجه في ذلك ، هو أن الأرض كرية الشكل ، وأن السماء فوقها كالقبة ، وإليه الإشارة بقوله تعالى : ﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قَرَارًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾^(١) فجعل الأرض كالبساط والسماء كالقبة المطيئة ، وجعل الشمس والقمر والنجوم ، جارية في السماء والفلك محيط ، فإذا بدت في أفق المشرق فالخلائق كلهم ينظرونها فيه ، وهكذا حال الاستواء في السماء ، وفي ناحية المغرب على هيئة واحدة ، وإنما يقع التفاوت للخلائق من جهة أن من قرب ، كمن بعد ، لا يختلف حاله بالإضافة إليها ، وما ذلك إلا من أجل سموها وإرتفاعها ، الارتفاع الكلي والبعد المتفاوت ، فلأجل ذلك كان البعد منها كالقريب ، من غير تفاوت ، وإدراك ذلك على حقيقته ، إنما يكون بأدلة هندسية ، وأمور حسابية ، وقد صور المنجمون صورة الفلك .

وقد حكى لنا ، أن أحسن من تكلم فيه صاحب «السراج الوهاج»^(٢) ، ولم أقف عليه مع طلبى له ، ولم أبالغ في طلبه ، إذ لا يتعلق به شيء من أمور الدين ، ولا أمر من أحكام التكليف ، فاعرضنا عنه لقلّة جدواه في الدين .

السؤال الثالث : كيف ترى صغيرة في رأى العين وهي كبيرة ؟

فنقول : هذا مبني على كيفية إدراك المدركات ، والعلماء^(٣) فيه فرق ثلاث :-

الفرقة الأولى : القائلون بالشعاع ، وهم أصحاب الشيخ أبى هاشم ، فإنهم زعموا (أن)^(٤) الإدراك في المبصرات ، إنما هو ناجز ينفصل من العين الصحيحة ، يتصل بالمدرك يكون كآلة للإدراك في المبصرات .

الفرقة الثانية : من قال بالانطباع ، وهم الفلاسفة ، ومن علماء الإسلام من ذهب كأبى الحسين البصرى ومحمود الخوارزمي ، فزعم هؤلاء أن المرئى ينطبع في العين ، ٦٥ و / لكن الشيخ أبى الحسين زعم أنه يتوسط بين الرائي والمرئى ، شكل مخروط

(١) كتاب السراج الوهاج .

(٢) في الاصل : والعلماء .

(٣) في صلب الاصل : إلى .

مستدير ، يلى العين ، وواسعة مما يلى المرئى ، فينطبع المرئى فى هذا الشكل المتوسط ، بين العين والمرئى ، ثم ينطبع (المرئى فى هذا الشكل المتوسط فى العين بعد ذلك ، والفلاسفة زعموا أن المرئى يطبع^(١)) فى الحاسة من غير توسط هذا الشكل المخروط .

الفرقة الثالثة : أهل الإدراك ، وهم الأشعرية ، فأنهم زعموا أن الله ، تعالى ، يخلق فى العين الإدراك وهو معنى يدرك به الرأى .

فهذه أقاويل العلماء فى كيفية الإدراك ؛ فإذا عرفت هذا ، فالوجه فى إدراك الكبير صغيراً ، عند البعد ، مرتب على هذه المذاهب ، فعلى رأى أهل الشعاع يضيق زاويته ، فلهذا تراه صغيراً ، وإن كان كبيراً ، وعلى قول أهل الانطباع بالشكل المخروط ، تضيق زاويته أيضاً ، فتراه صغيراً . وعلى قول من لا يعتبر الشكل المخروط ، يضعف الانطباع ، فترى الكبير صغيراً ، وعلى قول أهل الإدراك ، يخلق الله الإدراك لبعضه دون بعض ، وعلى هذا ترى الشمس صغيرة ، مع كبر حجمها ، تنزل على هذا التنزيل .

وحكى عن بعض الفلاسفة ، أن كوكب الشمس ، حجمه مثل الدنيا خمس وعشرين مرة ، وليس تتعلق بمثل هذه المباحث ، شئ من أحكام الدين ، ولكن الخوض فيه تبخر فى علم الكلام^(٢) .

المسألة السادسة

فى القرآن الكريم ، قلت ، أرشدك الله : قد علمنا الكل أنه كلام الله ، ووحىه وتنزيله ، على نبيه ﷺ ومنع أهل القبلة أن يكون عبارة عنه ، ونحن نجد فيه خطابات وقصص ، مثل قصة أهل الكهف ويوسف وأخوته ، ونوح وقال موسى ، وقال إبراهيم ، وقال يعقوب ، وقال فرعون ، وقالت ثملة : يا أيها النمل . فإننا

(١) تكملة هامة من الهامش .

(٢) وهكذا نجد أن علم الكلام لو انفتح على التاصيل للعلوم الدينية وتربية المتعلمين على معرفة المنهج وتطبيقه ، لنفع المسلمين نفعاً كبيراً ، يفيدنا فى عصرنا الحالى بدلاً من الجدل فى الفهيات .

نجد القرآن مشحوناً بهذه القصص الغريبة ، وهل الكلام مما يبقى ويعدم فى الحالة الثانية :

الجواب : اعلم أن هذه المسألة قد اشتملت على مباحث :-

١- البحث الأول فى ماهية الصوت ، زعمت الفلاسفة أن الصوت يحدث من مزج ^(١) الهواء ^(٢) المنضغط بين قارع ومقروع ، تضاعفاً بعنف . وحكى عن المعتزلة أن الصوت كيفية يدرك حاسة السمع . وهذا عندنا خطأ من الفريقين ، فإن المراد بالماهية ، هو الوصول بها إلى معرفة الحقائق الذهنية ، والصوت من أجلى المدركات ، فلا حاجة إلى تعريفه ، والذي ذكره فى التعريف ، إنما هو إشارة إلى كيفية حصوله ، كما زعمت الفلاسفة ، وإلى كيفية إدراكه ، كما زعمته شيوخ المعتزلة ، ومعرفة الماهية أمور ، وأما (ما) ذكره ، فلا حاجة إلى ما قالوه .

٢- البحث الثانى فى سبب حدوثه ، والذي اختاره علماء المعتزلة أن حصوله ، إنما يكون على جهة التولد من الاعتماد ، ثم منهم من اشتراط الحركة ، وبعضهم من لم ٦٥ ظ / يشترطها ، وإن وقوعها على الإيجاب ولا تجعل على جهة الابتداء بالقدرة فى محلها ، وإنما يكون حاصلًا بالتولد من الاعتماد ، (فأما من جهة الله ، تعالى ، فهو حاصل بالابتداء والتولد من جهة الاعتماد) ^(٣) لأن قدرته شاملة لجميع الممكنات ، فلهذا قدر على إيجاده على كلى الوجهين .

ولابد من وجوده فى محل ؛ لاستحالة وجوده لافى محل ، وهل يفتقر محله إلى بنية أم لا ؟ ذهب بعض المعتزلة إلى أنه لابد من بنية فى محله ، والمختار عندنا أنه لا يفتقر إلى أمر زائد على محله ، متوحد فى الشجر والحجر والهوى وغير ذلك من المحال .

٣- البحث الثالث فى كيفية إدراكه ، والذي عند المعتزلة وجماهيرهم ، أن إدراكه

(١) فى الأصل : يمزج .

(٢) فى الأصل : الهوى .

(٣) تكررت هذه العبارة فى الأصل ، ولعله سهو من الناسخ .

فى محله ، من غير أن يكون منتقلا ، وحكى عن النظام ^(١) إنه إنما يدرك بانتقاله إلى الصماخ ^(٢) .

وهذا خطأ ، فإن الانتقال لا يجوز على العرض ، والمختار عندنا أن مراده أن إدراكه إنما يكون بانتقال المحل إلى الصماخ ، قلنا : إنه يكون منتقلاً ، فليس ذلك يؤثر عن النظام ، ولعل من سمع هذه المقالة ظن إنه يقول بانتقاله ^(٣) نفسه ، وهو غلط عليه ، وإنما ينتقل محله لا غير .

٤- البحث الرابع : فى بقاءه وحدوثه ، حكى عن بعضهم ، إنه باق ، وأن الإدراك إنما يتعلق بحدوثه ، والحق إنه غير باق ، وإنه يعدم فى الحالة الثانية من وجوده ، فأعدامه إنما هو للذات ، والفاعل إنما يقرره بالوجود ، فإذا بطل بأمر الفاعل فيه ، رجع إلى مكان مستحق لذاته ، وهو الإعدام ؛ ولأن الكلام لو كان باقياً ، لبطلت الفائدة ؛ لأن الإفادة إنما تكون متعلقة بوجوده ، حرف عقب حرف ، فلو كانت موجودة معاً ، فى حالة واحدة ، بطلت فائدته لا محالة .

٥- البحث الخامس : فى تغاير الحرف والصوت ، وزعم الشيخ أبو على ^(٤) ، أن الحرف مغاير للصوت وأن قولنا : الحمد لله رب العالمين فيه حرف وصوت فالحرف من الله ، تعالى ، والصوت من حمية القارئ ، ولم تحك هذه المقالة عن غيره من المعتزلة ، والمختار أن الحرف هو الصوت ، وأن المرجع بالحروف ليس إلا ^(٥) أصوات مقطعة

(١) إبراهيم بن سيار بن هانىء البصرى ، أبو إسحاق النظام : من أئمة المعتزلة ، قال الحافظ : «الاولى يقولون فى كل ألف سنة رجل لا نظير له ، فإن صح ذلك ، فأبو إسحاق من أولئك» . اطلع على الفلسفات الشرقية والغربية ورد على الثنوية واليونان ، وجادل أهل الأديان ، والملاحدة ، وكان بليغاً شاعراً أدبياً ، ألف د / محمد عبد الهادى أبو ريد كتاباً عنه ، توفى سنة (٢٣١هـ = ٨٤٥م) . انظر ترجمته الزركلى : الأعلام ٤٣/١ ، وتاريخ بغداد ٩٧/٦ ، والمسمودى ٣٧١/٦ .

(٢) انظر الأشعرى : مقالات الإسلاميين ٩٩/٢ . (٣) فى الأصل زاد : له .

(٤) هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائى : من أئمة المعتزلة ، ورئيس علماء الكلام فى عصره ، وإليه نسبة الطائفة «الجبائية» له مقالات وآراء انفرد بها فى المذهب . توفى سنة (٣٠٣هـ = ٩١٦م) . انظر ترجمته فى وفيات الأعيان ٤٨٠/١ . واللباب ٢٠٨/١ ، وكذا آرائه فى الملل والنحل ٩٠/١ وما بعدها .

(٥) فى الأصل : إلا إلى .

تقطيعاً مخصوصاً ، وأيضا فلو كان الحرف مغايراً للصوت لصح انفصال أحدهما عن الآخر ، فكان يعقل الحروف ، وهذا مما لا وجه له .

٦- البحث السادس : فى النظر فى حال المتكلمية .. اعلم أنه لا خلاف فى وصف الله تعالى بكونه متكلماً ، على معنى أنه فاعل لهذه الأحرف . أما على رأى الأشعرية فلأنه المنزل لجميع الأفعال كلها ، وأما على رأى المعتزلة والزيدية ؛ فلأننا وإن فعلنا هذه الأحرف ؛ لكنه يُضاف إليه ، على معنى إنه ابتدأه وأنشأه ، فإذا ^(١) .

لا خلاف أن الله متكلم . مما ذكرناه ، وهو الذى ذهب إليه الزيدية والمعتزلة .

وإنما الخلاف فى أن الله ، تعالى ، هل له بكونه متكلماً حالة هى المتكلمية أم لا ؟ فالذى عليه الزيدية والمعتزلة أنه لا حال له بكونه متكلماً ، وعند الأشعرية أن له ، تعالى ، بكونه متكلماً حال هى المتكلمية ، وزعموا أن شموله لجميع الكلامات ، كشمول العلم لجميع التعلقات .

ولأى شئ يستحق هذه على رأيهم ؟ فبعضهم أنه متكلم لذاته ، والأشعرية أنه ، تعالى ، يستحق لكلام قديم ، والنجارية على أنه ، تعالى ، يستحق لكلام أزلى ، ٦٦ و / والحق عندنا إنه لا معنى لكونه متكلماً إلا فعله لهذه الأحرف ، من غير حاجة إلى أمرورائه ، وتحت كلام طويل لا حاجة لنا إلى استيفائه .

٧- البحث السابع : فى كلامه ، تعالى ، هل يكون حادثاً أو قديماً ؟

والذى عليه الزيدية والمعتزلة أن الكلام هو هذه الأحرف ، ولا بإشكال فى كونها حادثاً ، لتجددها وانتفائها فى ثانى حالة الوجود ، ولا خلاف بين العقلاء فى كونها حادثاً ، وإنما يحكى الخلاف عن بعض الحنابلة فى كونها قديمة ، وهذه جهالة منهم ، وعدم علم بحقيقة القديم والحادث ، وإنما الخلاف فى الكلام الذى هذه الأحرف عبارة عنه ، فعلى قولهم يكون قديماً كقولهم فى المعانى كلها .

(١) كلام بالهامش من الصعب قرأته .

والمختار عندنا ، تفصيل نشير إليه ، وهو أنا نريد بكونه ، تعالى ، متكلماً ، هو أنه فاعل لهذه الأحرف ، وأنها محدثة ، وأن الكلام له إضافتان :-

الإضافة الأولى : إلى من ابتدأه وأنشأه .

والإضافة الثانية : إلى من حكاها ، فإذا قال القائل : الحمد لله رب العالمين ، فأضافته إلى الله ، على معنى أنه ابتدأه وأنشأه ، وإضافته إلى الواحد منا ، على معنى أنه أحدثه الآن ، وهكذا قولنا : قفانبك . من ذكرى^(١) ، له هاتان الإضافتان ، فأما قوله : إن أهل العدل منعوا أن تكون هذه عبارة عن كلام الله ... فإذا عرفت الإضافتان اللتان ذكرناهما في الكلام ، سهل مدرك المسألة ، وسواء قلت : إن هذا الكلام هو عبارة ، أو حكاية ، فلا يضر هذا الإطلاق بعد فهم المقصود .

فأما قوله : إن القرآن مشتمل على القصص عن الأمم الماضية ، والقرون الخالية ، وعلى حكايات الله ... على معنى أنه فعله وأوجده ، على حسب المصالح ، وحكايات القضايا على حسب ما كانت ، من غير زيادة ولا نقصان ، لحل بالمعنى فيقول : ﴿ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾^(٢) إخباراً عن الماضي ، وقوله ﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾^(٣) إخباراً^(٤) عن المستقبل ، وهكذا سائر القصص ، فإنها مقولة على ما هي عليه .

وإنما يقع الإشكال ، على رأى من زعم أن كلام الله ، تعالى ، قديم أزلى ، كما يحكى الأشعرية والنجارية ، فنقول : إذا كان قديماً ، فكيف يعقل قوله^(٥) : قال فرعون ، وقال نوح ، إلى غير ذلك من القصص الحادثة ؟ ... !!

فهو إذا كان قديماً ، لم يعقل أن يكون خطاباً في الماضي ، ولا في المستقبل ، ولهم في الكلام^(٦) ، كلام طويل .

وأكثر ما وجهه المعتزلة عليهم من الإلزامات غير لازم ؛ لأن إلزامات المعتزلة إنما هي

(١) يشير المؤلف إلى مطلع معلقة امرئ القيس الشاعر الجاهلي المعروف ، وتماه :

قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل يسقط اللوى بين الدخول فعومل

(٢) سورة يس : آية ٤٧ وغيرها .

(٣) سورة الأنعام : آية ١٤٨ ، وفي الأصل : كفروا .

(٤) في الأصل : أخبار .

(٥) في الأصل : قوله قاله .

(٦) أى في مسألة الكلام .

على أن كلام الله ، تعالى ، هو هذا المتلو في المحاريب ، وليس هذا مذهباً للقوم ^(١) ، وإنما الكلام عندهم صفة قائمة بذاته ، تعالى ، وفي الكلام أسرار دقيقة ، ومن أرادها فليطالعها في كتابنا « النهاية » فإنه يجد فيه ما يشفى ويكفى ، والحمد لله .

المسألة السابعة

في الملائكة ، عليهم السلام ، مم خلقوا إلى آخر ما ذكره

الجواب : هذا السؤال مشتمل على مباحث ثلاثة :-

١- البحث الأول : في كيفية خلقهم ، واعلم أن الملائكة من أعظم المخلوقات ، وقيل : إن خلقهم من الأنوار اللطيفة ، وهم مخالفون لبنى آدم والجن ، فأصل خلقه ٦٦ ظ / بنى آدم من تراب ، وخلق الجن . من مارج من نار ، وماذاك إلا لكرامتهم عند الله وعظم المكانة ، وارتفاع المحل ، فهو ^(٢) أعز الخليفة ، وأعظمهم مكانة ، وأجلهم محلاً ، حملة العرش ، وهم الكروبيون ، وإليه الإشارة بقوله تعالى : ﴿ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ ﴾ ^(٣) ، والقدرة الإلهية لا تقصر عن جميع الممكنات العقلية في حقهم ، من الكبر والعظم ، والغرض الوقوف على مسالك الشرع ، فما دل عليه ، قضينا به ، وإلا فالتجوير العقلي حاصل ، وقد قيل : إن جبريل له جناحان ، وأنه ملأ ما بين الخافقين المشرق والمغرب بجناحين ، حين بدأ الرسول بالوحي ^(٤) ، وجاءه على هذه الخلقة ، وقيل أنه حمل مدائن قوم لوط على ريشة من جناحه ، وقيل في بعض الأخبار ، أن الله ملكاً ما بين جنبيه خفقان الطير المسرع خمسمائة عام ^(٥) ، وقد قيل أنه كان يأتي النبي ﷺ على صورة دحية

(١) ينصف المؤلف المتكلمين بعضهم من بعض حيث يلزمون خصومهم ما لا يلزم على .

(٢) في الأصل : فهو سبيل التعنت .

(٣) سورة الحاقة : آية ١٧ .

(٤) انظر البخارى ٣٦١ / ٦ (كتاب بدء الخلق باب الملائكة) حديث (٣٢٣٨) ، ومسلم ٣ / ٣ (كتاب الإيمان ، باب في ذكر سدرة المنتهى ، حديث (٢٨٠ ، ٢٨٧) ، والترمذى ٥ / ٢٤٥ (كتاب تفسير القرآن ، باب ٦) حديث رقم

(٣٠٦٨) ، وكذلك أحمد في مسنده ١ / ٣٢٢ ، ٦ / ٢٣٦ ، ٢٤١ ، والطيالسى ح (٣٥٨ و ١٤٠٨)

(٥) ذكر ابن كثير في تفسيره لقوله تعالى ﴿ النَّمُودُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرَبَاعَ ﴾

سورة فاطر آية ١ ... أن رسول الله ﷺ رأى جبريل عليه السلام ليلة الإسراء وله ستمائة جناح بين كل جناحين كما بين

المشرق والمغرب ٣ / ٦٠٠ .

الكلبي^(١) ونزل يوم بدر علي فرس معه جمع من الملائكة ويوم حنين أيضاً^(٢) ، وإذا صاروا على شكل خلقه الرجال ، جاز أن يكون لهم أيدي وأرجل ، فهذا لا مانع منه ، إذا دل عليه الشرع ، وأما ما ورد في الخبر انه أتى بماء فنضح به فرجه ، فيحتمل أن يكون جبريل ، أراد نضح فرج نفسه ، لتعليم الرسول ﷺ غسل الفرج ، ويحتمل أن يكون أراد به غسل فرج الرسول ﷺ ليريه أن الاستنجاء مستحب ، أو واجب ، فما هذا حاله لا مانع منه^(٣) .

٢- البحث الثاني: في بيان تكاليفهم

وهم من أعظم الخلق تكاليف ، لما خصهم الله به من الكرامة وشرائف المنزلة عنده ، وعظم الزلفة لديه ، فقد^(٤) ما عظم الله من خلقهم ، أن حدهم يصغر من خيفة الله ، تعالى ، حتى يصير كالعصفور ، وترى أنهم سجدوا لا يركعون ، وركوع لا يسجدون ، وقيام لا يقعدون ، وقيل أن أقدامهم قد خرقت الأرض السفلى ، ومنهم صافون لأقدامهم ، ناكسوا رؤسهم ، إعظاماً لجلال الله ، تعالى ، واعترافاً بجلال كبريائه ، مشغولون بالتسبيح والتقديس والتحميد ، وقد قيل : إنه ما من موضع إهاب ، الا وعليه ملك راکع أو مساجد ، وقيل : إن صرير أقدامهم في الكتابة ، وزجل التسبيح ، تستك منه الأسماع^(٥) .

(١) هو دحية الكلبي بن فروة بن فضالة الكلبي .

(٢) ذكر ابن كثير أن الملائكة قالت مع الصحابة والنبي بيدر ، في تفسير لأية ١٢٤ ، وقال : قال أبو إسحاق البيهقي عن حارث بن مضرب ، عن علي بن أبي طالب ، رحمه الله ، قال : كان سيما الملائكة يوم بدر الصوف الأبيض ، وكان سيماهم أيضاً في نواحي خيولهم رواه ابن أبي حاتم ، وكذا عن ابن عباس .. وقال مكحول : مسومين بالمعائم .. وقال : وكان سيما الملائكة يوم بدر عما ثم سود ، ويوم حنين عما ثم حمر .. وذكر : أن الملائكة لم تضرب الا في يوم بدر ... انظر ٤٣٢ / ١ وانظر ج ٢ / ٣٢٠ ، ٣٢١ في تفسيره لسورة الأنفال آية ٩ وللبخاري باب سماه باب شهود الملائكة بدرأ .

(٣) لم أجد في كتب السنة أن جبريل ، عليه السلام ، علم النبي ﷺ ، الاستنجاء .

(٤) في الاصل : فقد .

(٥) انظر تفسير ابن كثير ٣ / ١٩٤ في تفسير آية الأنبياء .

٣- البحث الثالث : فى صفاتهم ولهم صفات شريفة .

١- الصفة الأولى العصمة ^(١) ، فاعلم أن الله عصمهم عن مخالفة أمره ونهيهِ - فلا يخطر ببال أحد منهم المعصية ، كما قال : ﴿ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ ^(٢) .

٢- الصفة الثانية : إرتفاع مكانهم ^(٣) على كافة الخلق ، وارتفاع منزلتهم عند الله ، تعالى ، حتى لا مكان لأحد عند الله ، تعالى ، مثل مكانهم ولا منزلة مثل منزلتهم : ﴿ وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ ﴾ ^(٤) .

٣- الصفة الثالثة ^(٥) : بيان الأفضلية ^(٦) ، فأما فضلهم على الأنبياء ، فلا خلاف فيه من جهة الصدر الأول ، والتابعين ، وتابعيهم ، إلى أن نبغ ابن الجوزى ^(٧) ، وزعم أن أمير المؤمنين أفضل من الملائكة والأنبياء ، وخلافه ساقط لمخالفة الإجماع ، وإنما الخلاف فى فضلهم على الأنبياء ، فمنهم من قال : إنهم أفضل من الأنبياء ، ومنهم من زعم أن الأنبياء أفضل منهم ، واختار عندنا هو الأول ، ويدل عليه إن الله تعالى ما ذكر للأنبياء وصفاً ، إلا وجعل ما هو أعظم منه ، فى حق الملائكة ، وهذه المسألة ليس واءرها كثير فائدة ، فأعرضنا عن اتساع الكلام فيها ^(٨) .

* * *

(١) انظر القشبرى : اللطائف ١ / ٧٥ - ٧٨ - ٢ / ٤٩٩ .

(٢) سورة التحريم : آية ٦ .

(٣) انظر الاشعرى : رسالة أهل النفر ، ص ٢٧٨ .

(٤) سورة الزمر : آية ٧٥ .

(٥) فى الاصل : الثانية وهو خطأ واضح لعله سهو من الناسخ .

(٦) انظر ابن حزم : الفصل فى الملل والنحل : ٦٤ / ٤ .

(٧) هو عبد الرحمن بن على بن محمد بن جعفر الجوزى ، القرشى التيمى البغدادى ، أبو الفرج ، ولد سنة ٥٠٨ هـ تقريبا عالم متكلم مؤرخ فقيه ، حنبلى المذهب ، جاهد فى الله وذم البدعة والتطرف وحارب المشبهة وتوفى سنة ٥٩٧ هـ وله مصنفات عديدة فى فنون مختلفة انظر ترجمته فى سير اعلام النبلاء . ج ١ / ١٧٤ من الجزء ١٣ مخطوط . بدار الكتب تحت رقم ١٢١٩٥ ، والوافى بالوفيات ٦ / ١٤٣ ، ووفيات الأعيان ٢ / ٣٤٣ .

ولا اظن أن هذا رأى لابن الجوزى الذى نعرفه ، لما يتصف به من علم وتحري ودقة تتعارض مع هذا الرأى الذى يتناسب مع متطرفى الشيعة ، ويحمد للمؤلف وهو شيعى زيدى نبذه للتطرف والغلو فى الإمام على ، كرم الله وجهه .

(٨) انظر شرح العقيدة الطحاوية ، المحققة ، ص ٢٩٧ وما بعدها .

المسألة الثامنة

فى أصوات المزامير والطناير، وهذه المعانى من المتكلم

الجواب : هذا السؤال مشتمل على مباحث ثلاثة :

١- البحث الأول : فى كيفية حدوث الأصوات ، وقد قررنا أن حدوثها بالتولد من جهة الاعتماد ، فإذا وضع الواضع فاه فى العود ، فإن الصوت يتولد عن الاعتماد الحاصل بالنفخ ، فى العود المجوف ، وعلى حسب العيدان ، يختلف حال الأصوات ، وهكذا الأوتار تختلف حال أصواتها ، فصوت القصب ، يخالف صوت الأبريسم ، والشعر ، وله نغمات مخصوصة ، يختلف بحسب اختلاف التوتير والتحريك ، فى الصلابة والرخاوة واللطافة ، وكل الأصوات متولدة عن الاعتماد ، وهل يشترط الحركة فى التولد أم لا ؟ ليس من همتنا البحث عنه ، وهو بحثٌ دقيق ، وفيما ذكرناه غنية وكفاية .

٢- البحث الثانى : فى أقسامه ، وله ضروب :-

- الضرب الأول : منها أصوات الكوبات والطبول ، وهى من أعظمها فى الجهارة ، وأشدّها وقعاً .

- الضرب الثانى : الصنوج ، والحرايبات والبوقات ، وهى دُونها فى الجهارة ، وأشدّها وقعاً .

- الضرب الثالث : الدرج والبربط والمزامير والعود الرطب ، والأوتار الموترّة بالشعر ، والعصب والإبريسم .

- الضرب الرابع : الطارات والدفوف ، فهذه ضروب الأصوات التى ترتاح النفوس إليها ، وتتعلق بسماعها الأفئدة ، وتحرك الطباع إلى إدراكها ، قد حصرناها وضبطناها ، وتندرج تحتها غيرها ، مما هو لاحق بها ، وللنفوس غرام بها ، وشوق إليها .

البحث الثالث : فى حكمها فى التحريم والإباحة والكراهة والندب ، فهذه مراتب أربع :-

- المرتبة الأولى فى التحريم ، وهذا نحو أصوات المزامير والأوتار والنفقات الطيبة والألحان ، فإن ظواهر الشريعة قاضية بتحريمها ؛ لأنها لا تكاد تستعمل ، إلا على اللهو واللعب ، وقد قال تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ (١) .

وفى الحديث : « الغناء ينبت النفاق فى القلب كما ينبت الماء الشجر » (٢) وفى حديث آخر : « لست من الدد ولا الدد منى » (٣) .

- المرتبة الثانية ما يقتضى الكراهة ، وهذا نحو ضرب الطبول التى للحرب عند اللهو للحرب ، فإذا استعملت فيما ذكرناه ، كانت مكروهة .

- المرتبة الثالثة ما يقتضى ما يكون مستحباً ، وهذا نحو ضرب الدفوف عند العرسات ، لقوله : ﷺ « اعلنوا هذا النكاح واضربوا عليه بالدفوف » (٤) . وفى حديث آخر (أنه) جاءت امرأة فقالت : يا رسول الله إني نذرت أن أضرب على رأسك بالدف - (بضم الدال وفتحها لغتان) - فقال لها : « فى بنذك » (٥) .
(فهذا هو حكم الأصوات) .

(١) سورة لقمان آية ٦ .

(٢) الحديث عن أنس بن مالك ، أخرجه الديلمى فى فردوس الأخبار ٤ / ١٤١ حديث رقم (٤٢٠٤) ، وابن أبى الدنيا ، والبيهقى فى الدر المنثور ٥ / ١٥٩ ، وقال السخاوى .. لا يصح .. وكذا المعجلونى فى كشف الخفاء ٢ / ١٠٣ .

(٣) هذا الحديث أخرجه البخارى فى « الأدب المفرد » ٧٨٥ ، والبخارى (ج٣ / رقم ٢٤٠٢) ، والطبرانى فى الأوسط (ج١ / رقم ٤١٥) ، والعقيلى (٤ / ٤٢٧) وابن عدى فى « الكامل » (٧ / ٢٦٩٨) ، والدولابى فى « الكنى » (١ / ١٧٩) ، والبيهقى (١٠ / ٢١٧) وهو من مفردات يحيى بن محمد بن قيس عن عمر بن أبى عمرو عن أنس ، وفيه مقال عند أهل العلم الجرح والتعديل ، وهذا الحديث من منكراته ، انظر ما نقله ابن حجر الهيئى عن الذهبى فى « المجموع » ٨ / ٢٦٦ .

(٤) هذا الحديث له طرق ، وهو ضعيف أخرجه الترمذى ٣ / ٣٩٨ (١٠٨٩) ، والبيهقى ٧ / ٢٩٠ ، ومع أن الترمذى حسنه ، إلا أن البيهقى ضعفه لأن فيه عيسى بن ميمون وهو منكر عند أهل الجرح والتعديل وكذلك طريق خالد بن إلياس ، ضعيف ، وإن صح صدره من حديث عبد الزبير ، انظر ابن ماجه ١ / ٦١١ حديث رقم (١٨٩٥) والحلية ٣ / ٢٦٥ .

(٥) فى سنن أبى داود أن النبى ﷺ دخل على عائشة وعندها جويريات يضررن بدف ويغنين فلم ينكر عليهن ٤ / ٢٨٢ حديث رقم (٤٩٢٢) ، والحديث الذى ذكره المؤلف فى صحيح الجامع للترمذى ج٥ / ٥٨٠ (كتاب المناقب ، باب (١٨) ح (٣٦٩٠) .

المسألة التاسعة

فى المقتول ، ومن اكلته السباع ، واختطفته الطيور ، هل يكون ذلك اختراماً لأجله أم لا ؟

واعلم أن للعلماء فيه مذاهب ثلاثة :-

أولها : إنه لو لم يقتل ، لمات قطعاً ، وإلا كان قاطعاً لأجله ، وهو محال .

وثانيها : إنه كان يعيش قطعاً ، وإلا لم يكن القاتل ظالماً .

وثالثها : تجويز الأمرين جميعاً ، والحجة على ذلك ، هو أن من قطع بكونه يموت قطعاً وبكونه يحيى قطعاً ، فحكم لا دليل عليه ، قوله : إن كان يعيش قطعاً ، قلنا هذا فاسد لا دليل عليه ، فإذا بطل المذهبان لم يبق إلا التوقف على تجويز الأمرين من غير قطع على أحدهما ، وعلينا فى إيراد المذهبين ، إيراد الشك والاحتمال ، فإذا أوردنا الشكوك عليهما ، ثبت ماقلناه ، من التجويز ، وهو المطلوب .

المسألة العاشرة

ما حكم من خلط عملاً صالحاً وآخر سيئاً ؟

واعلم أن بذلك يكون على أوجه ثلاثة :

أولها : من ارتكب الكبائر الكفرية ، فهو كافر ، كالردة وعباده غير الله ، وغير ذلك من الكفريات الصريحة .

وثانيها : حال من ارتكب الكبائر الفسقية ، فهو فاسق أيضاً ، وهذا نحو : شرب المسكر والقذف والسرقة .

وثالثها : من خلط طاعات ومعاص ، لا يعلم حالها ، من كفر أو فسق ، فهى غير ضارة بالطاعات ، بل تكون الطاعات مكفرة لما يلحق بها من العقاب ، وإن كانت كبائر فهى محبطة لشواب الطاعات ، فإن كان العمل السيئ فسقاً أو كفراً ، أحبط

ثواب الطاعات ، وكان هالكاً ، وإن كان غير كافر ولا فسق ، لم يكن محبطاً للطاعات ، بل تكون الطاعات مكفرة له ، ويكون ناجياً لامحالة ، وأما قوله تعالى : ﴿وَأَخْرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا﴾ (١) فقد نزلت في أبي لبابة (٢) ، وكان قد سدد على حرب الرسول ، فهو ردة ، لا محالة ، لكنه تاب فتاب الله عليه ، بقوله : ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ﴾ (٣) .

الحكم الثالث قوله : ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ (٤) واعلم أن هذه إشارة إلى الإحباط والتكفير ، ويعنى أن كل من عمل طاعة ، ثم عقبها بمعصية كفرية أو فسقية ، فإنها تحبط ذلك الثواب المستحق على تلك الطاعة ، ومن عمل معصية ثم عقبها بالتوبة ، فإنها تكفر تلك العقوبات المستحقة على تلك المعصية .

فأما الموازنة فيبين المتكلمين خلاف ، فالمحكى عن الشيخ أبي على ، إن الأقل يسقط في جنب الأكثر ، ولا يكون للأقل حكم بحال ، والمحكى عن الشيخ أبي هاشم أن الأقل يسقط بمقداره من الأكثر ، من ثواب أو عقاب ، ويستحق الباقي . وفيه بحث دقيق ، يليق استقصاؤه بالكتب الكلامية ، وقد ذكرناه في كتبنا العقلية .

* * *

(١) سورة التوبة : آية ١٠٢ .

(٢) هو أبو لبابة بن عبد المنذر ، صحابى جليل ، شهد الشاهد مع رسول الله وعرف عنه الشجاعة والوفاء ، أنظر إسلامه في سيرة ابن هشام ، ص ٦٨٦ ، وكذا قصة انخلاءه من ثلث ماله صدقة ، موطأ مالك ، ص ٢٩٧ (كتاب النذور والإيمان ، باب جامع الإيمان) حديث رقم (١٦) .

(٣) سورة التوبة : آية ١٠٢ ، وانظر تفسير الآية في ابن كثير ٢ / ٤٢٣ ، ٤٢٤ وفيها قصة توبته كما يذكرها البخارى .

(٤) سورة هود آية ١١٤ .

نص رسالة
الجواب القاطع للتمويه عما
يرد على الحكمة والتنزيه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٣٧ و / صلى الله على سيدنا محمد ، وأله وصحبه وسلم

الحمد لله الحكيم ، الذى أطلعنا على معرفة أسرار تنزيله ، ووفقنا لما ألهمنا من تحقيق معانيه اللطيفة ، وأحكام تأويله ، إرغاماً لأنوف المجبرة ، وإتعاساً لجدودهم ، حيث راموا بزعمهم ، الطعن على الحكمة ، للتمويه ^(١) وألوا عن أنفسهم العلم بما يليق لذات الإلهية ^(٢) من التنزيه حتى لا مطمع لهم ، لفرط جهلهم بأنبلها ، ولا مستروح لهم ، لإغراقهم فى الزيف عن إحراز خصالها ^(٣) . بيد أن براهينها واضحة ، وأعلامها لمن وفق لها لائحة .

والصلاة على الموضح لأعلام الهدى ، بعد التباسها والمجلى أنوارها ^(٤) بين البدعة وظلمها بعد انكشافها ^(٥) وعلى آله الطيبين الملحين لشبه الضلال ، والمعروفين لأحزاب الزيف ، عن يمين وشمال .

١٣٧ ظ / وبعد فحق على من تسربل برد النظر ، / وجرى فى حلقات التحقيق ، وكان خليقاً لمزيد الاستبصار أن يكون همته الذب عما يرد على الدين ، من شبه أهل الزيف بعلمه ولسانه ، وقوى حججه ، وواضح برهانه ، وبعد كمال الحجة ، يكون دفاعه بسيفه وسنانه ، حتى ينجلي الحق كدم اللبس ، وبصحة المطلوب أوضح من نور الشمس ، خاصة فيما يتعلق بأمور الديانة ، من المسائل الإلهية ، والأسرار الحكمية ، فإنها أحق بمزيد الاعتناء ، وقد لا يختص بنيل تلك الأسرار وإحراز درر مفضات البحار ، إلا واحد بعد واحد ، وربما قيل : «مهما عظم المطلوب قل المساعد» ^(٥) .

نعم ، وردت علينا آية من كتاب الله ، تعالى ، ممن ينتحل الجبر ويعتزل إليه ، يشيرظاهرها إلى الطعن فى الحكم الإلهية ، ويرمز موردها إلى القدح فى الأفعال الربانية ، بلا جرم حركت علينا هذه الآية قطباً من أسرار الآيات القرآنية ، وهزت الأعطاف ، وهيجت النشاط ، إلى إيضاح الأسرار الخطابية ، فلم نتمالك فى الإسراع

(٤) غير مقروءة فى الأصل .

(٥) مثل سائر .

(١) فى الأصل : لتمويه .

(٢) فى الأصل : الإلهية .

(٣) فى الأصل : خصلها .

إلى حل مشكلها ، وفتح ما استغلق من مقفلها ، علماً بما يحصلُ في ذلك من الإطلاع على أسرار كتاب الله ، تعالى ، من اللطائف القريبة ، والمعاني العجيبة ، بالبحث عن غوامضه ، والتنبيه على مزالقة ومداخضة ، التي وقع فيها طوائف ، وضل بسببها فرق ، وما ذاك إلا من أجل الجهل بحسن التأويل ، والبعد عن الإحاطة ، بحقائق التنزيل ، والله درُّ القرآن ، فما أكثر غرائبه ، وأحسن عجائبه : ﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مُّجِيدٌ ﴾ (٢١) ، ﴿ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ (٤٢) . ونحن الآن نورد الآية ، ونوضح الجواب عنها ، بمعونة الله ، تعالى .

قلتُ ؛ أيها السائل المسترشد : قال تعالى : ﴿ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا ﴾ (٣) فظاهر الآية دال على أن الله ، تعالى ، هو المتولى للإغفال ، إغفال قلوب الكفار ، ١٣٨ و / والصارف ، لها عن الإيمان ، فكيف يحسن تعذيبهم على الكفر ، وقد صدهم عن الإيمان وصرفهم عنه ١١٩ ..

وفى ذلك دلالة على أن الله ، تعالى ، لا يقبح منه قبيح ، هذه الظالمة بعينها ١١٩ .. والجواب ، أما قبل الخوض فيما نريده من ذلك ، نورد الآى التى يتعلق بها الجبرية ، فى المطاعن فى الحكمة ، وجملتها أنواع ستة :

* مطاعن الجبرية على الحكمة :

النوع الأول

ما يدل على الطبع والختم والفساوة

وهذا لقوله تعالى : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ ﴾ (٥) ، وقوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ السُّلُةُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ ﴾ (٦) ، وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخْتَمْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ﴾ (٧) ، وقوله تعالى : ﴿ فَأَصْمُمُهمْ وَأَعْمِى أَبْصَارَهُمْ ﴾ (٢٢) . (٨)

(١) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مُّجِيدٌ ﴾ (٢١) سورة البروج آية ٢ .

(٥) سورة : البقرة آية ٧ .

(٦) سورة : الحاثية آية ٢٣ .

(٧) سورة : الشورى آية ٢٤ .

(٨) سورة : محمد آية ٢٣ .

(٢) سورة : فصلت آية ٤٢ .

(٣) سورة : الكهف آية ٢٨ .

(٤) فى الاصل : الظالمة .

النوع الثاني

ما يكون من جهة الضلال

كقوله تعالى : ﴿ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ ^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ أَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ ﴾ ^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴾ ^(٤) ، وقوله تعالى : ﴿ مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ وَلِيٍّ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ ^(٥) .

النوع الثالث

ما يكون من جهة السد

كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾ ^(٦) ، وقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ ﴾ ^(٧) ، وقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ بَيْنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ ﴾ ^(٨) .

النوع الرابع

ما يكون من جهة التزيين

كقوله تعالى : ﴿ زَيْنًا لَهُمْ أَعْمَالُهُمْ فَهُمْ يَعْمَهُونَ ﴾ ^(٩) ، وقوله تعالى : ﴿ زَيْنَ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ ﴾ ^(١٠) ، وقوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا ﴾ ^(١١) .

(١) سورة : إبراهيم آية ٢٧ .

(٢) سورة : النحل آية ٩٣ .

(٣) سورة : المجاثية آية ٢٣ .

(٤) سورة : الرعد آية ٣٣ .

(٥) سورة : الشورى : آية ٤٤ .

(٦) سورة : يس آية ٩ .

(٧) سورة : الأنعام آية ٤٤ .

(٨) سورة : فصلت آية ٥ .

(٩) سورة : النمل آية ٤ .

(١٠) سورة : التوبة آية ٣٧ .

(١١) سورة : فاطر : آية ٨ .

النوع الخامس

ما يكون من جهة الاستدراج والإملاء

لقله تعالى ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٤٤) ^(١) ؛ وقوله تعالى : ﴿وَأْمُرْهُمْ أَنْ كِيدِي مَتِينٌ﴾ (٤٥) ^(٢) ؛ وقوله تعالى : ﴿وَكَايْنٍ مِنْ قَرْيَةٍ أَمَلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا وَإِلَى الْمَصِيرِ﴾ (٤٨) ^(٣) .

النوع السادس

ما يكون من جهة الإغفال

وهى الآية التى أوردها (تعالى) : ﴿وَلَا تُطِغْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا﴾ (٤) .. إلى غير ذلك من الآيات ، التى يشعر ظاهرها بأن الكفار ، وكل من خالف الرسول ، معذورون ؛ لأجل ما حصل عليهم من الله ، تعالى ، من هذه الموانع التى يتعذر معها التكليف ، ويستحيل معها حصول الإيمان ، وفى هذا دلالة على أن الله ، تعالى ، لا يقبح منه قبيح ؛ لأن حاصل الأمر ، أن الله ، تعالى ، طلب منهم ، ومنعهم من تحصيله .. ، وفى هذا تكليف ما لا يطاق .

فإذا تقررت هذه القاعدة فنقول :

زعمت طبقات الجبرية عن آخرهم ^(٥) ، من الأشعرية والكلابية والنجارية ، أن هذه الآى - المشتملة على هذه الأنواع الستة - من الطبع والختم ، والتزيين والاستدراج ، والإملاء والإغفال ، متفقة الدلالة على أن الله ، تعالى ، هو المتولى لهذه الأمور (بقدرته) ^(٦) ، وأن جميع ما حصل منهم من المذاهب الكفرية ، والأفعال المنكرة ، والأقاويل المزورة ، فإنها حاصلة بقدرة الله وإرادته ، وأنه ، تعالى ، حال بينه ^(٧) وبين الإيمان ، بما ذكرنا من هذه الأمور ، التى هى مانعة من الإيمان ، بكل حال ، وعن هذا قالوا : إن الله ، تعالى ، لا يقبح منه قبيح ، بل له أن يفعل ما شاء ، ويحكم ما يريد ! .

(٥) فى الأصل : زعمت الطبقات أن الجبرية .

(٦) غير واضحة فى الأصل .

(٧) أى الكافر .

(١) سورة الاعراف : آية ١٨٢ ، والقلم : آية ٤٤ .

(٢) سورة الاعراف : آية ١٨٣ ، والقلم : آية ٤٥ .

(٣) سورة الحج : آية ٤٨ .

(٤) سورة : الكهف آية ٢٨ .

وإذا أدرنا ^(١) الكلام عليهم ، فيما أوردوه من هذه الآي ، فَرَضْنَا في الآية ، التي عَيْنُهَا ؛ وهي الإغفال ؛ يكون معتمداً لنا ، وما جرى فيها من الأجوبة ، فهو بعينه جارٍ في الأنواع الستة ، من غير تفرقة ؛ لاستوائها كلها في انقذاح الشبهة ، فيما ذكره ، ولنا معهم مقامات خمسة :-

الرد ، والمطالبة ، والتأويل ، والمعارضة ، والإلزام .

المقام الأول : في الرد المنهج الأول : من جهة الإجمال

وحاصله أن الحكمة لها إصلا ن :

١- الأصل الأول : أنه ، تعالى ، عالم كل المعلومات ، كلياتها وجزئياتها ؛ بحيث لا يغيب عن ذاته شيء منها ؛ لأن ^(٢) نسبة ذاته إليها على سواء ، فيجب الإحاطة بها .

١٣٩ و / ٢- والأصل الثاني : أنه تعالى غني في ذاته وفي صفاته ، وغني عن سائر المنافع ؛ لأنها تستحيل على ذاته ، فلا يجوز عليه الحاجة في حال .

فإذا قام البرهان العقلي ، على صحة هذين الأصلين ، تقرر قواعد الحكمة ؛ لانا لا نعنى بالحكمة ، إلا أن الله ، تعالى ، لا يفعل شيئاً من القبائح ؛ لتعذر الداعي إليها ، وهي الحاجة ، وخلوص الصارف عنها ، وهي العلم بقبحها ^(٣) ، والعلم الضروري حاصل ^(٤) ؛ لأن كل ما فعل داعيه ، وخلص صارفة ، بأن يستحيل منه الفعل ، لا محالة .

فقد حصل ، من مجموع ما ذكرناه ، تقرير قاعدة الحكمة ، ككل ، (و) ^(٥) ما اعتناص ^(٦) علينا معرفة حسنه من أفعاله ، تعالى ، وكانت العقول قاصرة عن إدراك حسنه ، رددناه إلى هذه القاعدة ، وهي كافية في العلم بحسنه ، وهذا

(١) أي بذلك .

(٢) زيادة ليست في الأصل .

(٣) صعب ، وأعيانا ، وغلب علينا جهله .

(١) في الأصل : أدرنا .

(٢) في الأصل : لئن .

(٣) في الأصل : لقبح .

مسلك حسن لا غبار^(١) عليه ، يرويه أهل الفطانة^(٢) ، ويتقاعد عن فهمه ، أصحاب البلادة .

وقد رام^(٣) ابن الخطيب الرازي^(٤) إبطال هذه القاعدة ، وزعم أن قاعدة الحكمة لا يمكن ثبوتها ، ولا تقريرها إلا بعد الجواب عن هذه الآي ، وبيان وجه الحسن فيها .. ١

فإذا كان لا يمكن الجواب عنها ، إلا بالرد إلى الحكمة ، والحكمة لا يتقرر أصلها ، إلا بعد الجواب عن هذه الآي ، أفضى ذلك إلى الدور ، ووقوف أحد الأمرين على الآخر .. ١

وعند هذا أظهر التبجح من نفسه ، فظن أنه قد أتى باليد البيضاء ، وقال : إذا أرعد المعتزلى وأبرق^(٥) ، فأورد عليه هذا السؤال ، فإنه عن قريب منقطع ما في يده ، ولا يأتى^(٦) بمقنع .

والجواب عما أورده : إنا لا نسلم إفضاؤه إلى الدور ، ولا وقف أحد الأمر على الآخر بما وبيانه :-

إن هذه الآي ، لما اعتاص علينا حملها على ظاهرها ؛ فلا جرم رددناها إلى الحكمة ، والحكمة لا تتوقف على هذه الآي ، ولا على الجواب عنها ، وإنما يتوقف على الأصلين اللذين ذكرناهما ، وابن أحدهما عن الآخر ، وفي هذا بطلان ما زعمه الرازي ، في دعوى وقف أحدهما على الآخر .

فإذن لا وقع لكلامه ، وما حمله على ذلك إلا ولوعه بالجبر ، وشدة وشغفه به ، وفي هذا كفاية في الرد على جهة الإجمال .

(٣) قصد .

(١) عيب ، شبهة ، نقص .

(٢) الذكاء ، الفهم لدقائق الأمور .

(٤) الفخر الرازي (٥٤٤هـ = ١١٥٠م) محمد بن عمر بن الحسن ابن الحسين التيمي البكري ، أبو عبد الله ، فخر الدين الرازي : الإمام المفسر ، أوحّد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل ، وهو قرشي النسب ، أصله من طبرستان ، ويقال له : ابن خطيب الري ، توفي في هراة (٦٠٦هـ / ١٢١٠م) ومن تصانيفه «مفتاح الغيب» ، و«معالم أصول الدين» و«الأربعين» وغيرها ، انظر الزركلي : الاعلام ٦ / ٣١٣ .

(٦) في الأصل : يأت .

(٥) مثل سائر .

المنهج الثاني: تفصيلي

أنا نقول: إن تقدير مقالته في أن الله ، تعالى ، لا يقبح منه قبيح ، مبني على بطلان الأحكام العقلية ؛ ولا يضاف إلى العقل حكم أصلاً ، وأنه لا يقضى بحسن ولا قبح ؛ وهذه المقالة فاسدة وباطلة ؛ والمعتمد في بطلانها مسالك ثلاثة :-

١- المسلك الأول : أن القضايا العقلية ، قاضية بحسن الإنصاف والإحسان ، وقبح الإساءة ؛ ونجد تفرقة ضرورية بين المحسن والمسيء ، ونعلم ذلك من حال العقلاء ، بحيث لا يحتاج في ذلك إلى ضرب مثال ، ولا ورود شرع .

ونعلم ذلك من حال الأطفال ، الذين لم يبلغوا حقائق العلم ؛ لأنه يفصل بين أن تعطيه ثمرة ، وبين أن ترميه بحجر ، فيستحسن أحدهما ، ويستقبح الآخر ، وما ذاك إلا لأن الفطر العقلية ماضية بحصول التفرقة بينهما .

وعلى الجملة ، إن العلم يقبح القبائح من الظلم والكذب ، وتكليف ما لا يعلم ولا يطاق ، والعلم بحسن المحسنات ، من العدل والإنصاف ، واصطناع المعروف والإحسان ، ضروري لا ينكره إلا مكابر ، ولا يجحده إلا معاند .

لا يقال : كيف يدعون العلم الضروري ، بقبح المقبحات ، وخسن المحسنات ، ومن حق الضروري أن يشترك فيه العقلاء ؟!... والمجبرة على طبقاتهم ينكرون ذلك ، ولا يعترفون به ، وفي ذلك دلالة على أنه غير ضروري .

لا ؛ نقول هذا فاسد ؛ لأنهم لم ينكروا العلم أصلاً ، وإنما وقع اللبس^(١) عليهم من جهة طريقه ؛ حيث قالوا بأن مستنده العلم والشرع ، ونحن نقول مستنده الشرع والعقل جميعاً ، وهذا لا يبعد وقوع اللبس فيه ؛ لأن الاختلاف في طريقه لا يكون اختلافاً فيه نفسه ، ولهذا فإن الأخبار المتواترة ، العلم بها ضروري ، ولا يقدح فيها ، خلاف الكعبي^(٢) ، حيث قال : بأنها نظرية .

(١) أي الخلط ، والخطأ .

(٢) هو أبو القاسم : عبد الله أحمد بن محمود الكعبي من بني كعب ، البلخي الخراساني ، أحد أئمة المعتزلة ، وكان رأس طائفة منهم تسمى «الكعبية» وله آراء ومقالات في الكلام انفرد بها . ولد سنة ٢٧٣ وتوفي سنة ٣١٩ هـ ببلخ ، له كتب ، منها «التفسير» و«تأييد مقالة أبي الهذيل» و«قبول الأخبار ومعرفة الرجال» - في «أثنى عليه التوحيدى» . انظر ترجمته في الزركلى : الأعلام ٤ / ٦٥ ، ٦٦ ، والمقرئى ٢ / ٣٤٨ ، ولسان الميزان ٣ / ٢٥٥ .

٢- المسلك الثانى : الدوران العقلى ؛ فإننا نعلم عقلا ، أن كل ضرر خلا عن جلب منفعة ، أو دفع مضرة أو استحقاق ، أن يكون ظلماً قبيحاً ؛ ومتى حصل فيه أحد هذه الوجوه الثلاثة ، فإنه لا يكون قبيحاً .

١٤٠ و / فلما دار القبح على هذه الأوصاف الثلاثة وجوداً وعدمًا ، دل على أنها هى العلة فيه ، والدوران العقلى ، يقتضى حصول العلة لا محالة .

٣- المسلك الثالث : الدوران الوجودى ؛ فإننا نقول : إن الضرر الموجود ، إذا كان موصوفاً بهذه الصفات الثلاثة ؛ أعنى خلّوه عن النفع ، ودفع الضرر والاستحقاق ؛ أن يكون ظلماً قبيحاً لا محالة ، ومتى عدم واحد من هذه الأوصاف ، فإنه لا يكون قبيحاً ، فقد أشعر الدوران الوجودى ، بكونه علة ؛ كما يشعر الدوران العقلى ، بالعلة أيضاً ، فقد استوى فى إفادة التعليل ، كما أشرنا إليه .

وهذان المسلكان ؛ أعنى الثانى والثالث ، هما اللذان يعتمدهما المتكلمون من أصحاب الشيخ أبى هاشم^(١) فى تقرير الأحكام العقلية بالنظر والاستدلال .

والمختار عندنا ، هو التعويل على المسلك الأول ، من كونه ضرورى ، والدافع له معاند جاحد ، والمنكر له كاذب على نفسه لا محالة .

هذا ما أردنا ذكره فى مقام الرد عليهم

(١) أبو هاشم المعتزلى ، عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائى ، من أبناء أبان مولى عثمان بن عفان ، ولد سنة (٢٤٧هـ / ٨٦١م) ، عالم بالكلام ، من كبار المعتزلة وله فرقة تسمت بالبهشية ، جعله ابن المرتضى فى صدر الطبقة التاسعة لعلمه ، وله مصنفات مثل : «الشامل» ، «وتذكرة العالم» ، و«العدة» انظر الزركلى : الاعلام ٤ / ٧ ، وكذلك ابن المرتضى : طبقات المعتزلة ، ص ٩٤ .

المقام الثاني : فى المطالبة

وحاصلها أنا نقول لهم : إن مستند هذه الأحكام ؛ أعنى القبح والحسن ، والوجوب بالعقل ؛ (التى)^(١) أحلتم^(٢) أن يكون العقل موجباً لها ، فأخبرونا عن مستندها عندكم ؟!

فإن قالوا : إن مستندها الشرع وخطابه ، فالقبح هو قول الشارع : لا تفعلوه ، والواجب هو قوله : افعلوه ولا تتركوه ، والمندوب هو قوله : إفعلوه ولا حرج عليكم فى تركه ؛ والمباح هو قوله : إن شئتم فافعلوه ، وإن شئتم فاتركوه ، والمكروه هو قوله : اتركوه ولا حرج عليكم فى فعله .

فحاصل خلافهم ، أن هذه الأحكام المرجح فيه إلى مجرد الخطاب . لا غير ، كما فصلناه .

* قلنا لهم : هذا فاسد لأمرين :

(١) أما أولاً : فكان يلزم فيمن لا يعرف الشرع ، ألا يعرف هذه الأحكام كالمنكرين للنبوة ، والمعلوم من حالهم أنهم يعلمونها ، كما يعلمها سائر العقلاء .

(٢) وأما ثانياً : فكان يلزم أن هذه الخطابات ، إذا حصلت من جهة الواحد منا ، أن تكون مؤثرة فى هذه الأحكام ؛ والمعلوم خلافه .

- فإن قالوا : النهى إنما يؤثر فى القبح ، إذا كان الناهى قديماً ، والواحد منا محدث ؛ فلهذا لم يكن نهيه مؤثراً فى القبح .

* قلنا هذا فاسد لأمرين :

١- أما أولاً : فلان النهى إذا كان مقتضياً للقبح ، فإنما يقتضيه لما يرجع إليه من غير حاجة إلى اعتبار صفات الناهى ، التى لا تؤثر فى القبح .

٢- وأما ثانياً : فكان يلزم إذا نهى الواحد منا غلامه ، وفعل الغلام ما نهى عنه ، ألا يكون قبيحاً ؛ والمعلوم خلافه ؛ لأن الناهى ليس قديماً .

(١) ليست فى الأصل .

(٢) فى الأصل : أو حلتم .

- فإن قالوا : إنما أثر النهى فى القبح ؛ لأن النهى فى نفسه قديم .

* قلنا : هذا فاسد لأمرين :

١- أما أولاً : فيما أن تعنوا بالقديم من النهى ، الكلام النفسى ، أو الكلام اللسانى .

١- فإن أردتم الكلام النفسى ، فما أدركنا حقيقته من جهتكم ، ولا أنتم قادرون على تحصيله ، وكفى بالمذهب تهافناً وفساداً ، أنه لا يطلع على غوره وحقيقته .

وقد أوردنا هذه المسألة ، فى كتبنا الكلامية ، وأنهيينا الكلام عليهم فيها نهايته ، ولم نغادر مضطرباً معنوياً ، إلا ذكرنا .

وأيضاً فإن الكلام النفسى ليس خطاباً ، وإنما هو مختص بالذات ، كسائر الأوصاف الذاتية ، فكيف يكون خطاباً للمكلفين ؟

ب - وإن أردتم الكلام اللسانى ، فهو مؤلف من هذه الأحرف ، والتأليف ينافى القدم .

٢- وأما ثانياً : فلأن النهى من قبيل الأصوات والأحرف المقطعة ، وما هذا حاله فلا يوصف بالقدم .

* وأيضاً فإن حقيقة القديم ، لا تختص بوقت دون وقت ، فيجب استمرارها فى جميع الأوقات ؛ إذ لا وقت أولى من وقت ؛ والصوت ينتهى فى الوقت الثانى ، وما هذا حاله لا يكون قديماً .

فينحل من مجموع ما ذكرنا :

* أن النهى لا يكون مستنداً للقبح .

* وأن الخطاب لا يكون مستنداً للأحكام العقلية .

فهذا ما أردنا ذكره ، من المطالبة لهم ، فى صحة ما زعموا ، وقد ظهر عجزهم عن ذلك .

المقام الثالث : فى التأويل

وللعلماء فى تأويل هذه الآية ، وغيرها من سائر الآى ، التى بلونها طريقتان :-

(الطريقة الأولى طريقة المتكلمين)^(١)

الطريقة الأولى يسلكها المتكلمون ، وحاصل ما قالوه تأويلات ثلاثة :-

(١) التأويل الأول : هو أن الإغفال^(٢) فى اللغة ، هو ترك الشئ وإهماله ، ومنه قولهم : « خطُّ غفل » ، إذا كان لا نقط فيه ، ومنه الغفلة التى (هى)^(٣) تسرك التحفظ عن الشئ ، فعلى هذا يكون معنى الآية : ﴿ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا ﴾^(٤) ؛ أى : لا تطع من تركنا قلبه خالياً عن ذكرنا ؛ لإعراضه وجحوده واستكباره عن قبول الحق ، ونكوصه عن تصديق الرسول ؛ فلأجل إعراضه وجحده ، وإصراره على باطله ، ترك ذكرنا عن قلبه ، وكان سبباً فى خلوه قلبه وفراغه .

(٢) التأويل الثانى : أن يكون المراد بقوله أغفلنا : أى لا تطع من صار ذا غفلة عن ذكرنا ، أخذاً من قولهم : « أغدُّ البعير » إذا صار ذا غدة ، و « أجدب الرجل » إذا صار ذا جدب فى ماله ، ومنه قوله : الأم ، وأرأب ، إذا صار ذا لؤم وريبة فى لغة .

(٣) التأويل الثالث : أن يكون المراد : أغفلنا ذكره ، أى وجدناه غافلاً ، أخذاً من قولهم : أجدت الرجل ؛ إذا وجدته محموداً ، ومنه قول هجرس بن كليب^(٥) يخاطب بنى سليم^(٦) .

قاتلناكم فما أجيناكم

لله دركم يا بنى سليم

وها جيناكم فما أفحمناكم^(٧)

وسألناكم فما أعلنناكم

(٢) انظر المعجم الوسيط ج ٢ / ٦٦٣ ، مادة : « غفل » .

(٤) سورة : الكهف : آية ٢٨ .

(٥) هجرس بن كليب بن ربيعة التغلبى الوائلى : فارس جاهلى يروى له شعر ، ولد بعد مقتل أبيه : « كليب » الذى كانت بسببه حرب « البسوس » بين بكر وتغلب ، وظل يطلب بالثار وقيل قتل جاساً .

انظر ترجمته الزركلى : الاعلام ٨ / ٧٧ ، وكذا الكامل لابن الأثير ١ / ١٩١ - ١٩٢ .

(٦) على الهامس : (قد روى هذا القول لمعمرو بن معدى كرب الزهيدى ، لبنى سليم ؛ والله أعلم) .

(٧) البيتان :

أى ما وجدناكم على هذه الصفات

وهذه الوجوه الثلاثة عليها التأويل فى هذه الآية ^(١) .

* فاما ما يحكى عن بعض المتكلمين ، فى تأويل الآية أن المراد بقوله : ﴿ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا .. ﴾ ^(٢) ؛ أى حكمنا عليه بالغفلة لما غفل ، فهو بعيدٌ لا يعول عليه فى معانى أفعال ؛ ولا يوجد فى اللغة ؛ وقد حصرها سيبويه ^(٣) فى كتابه ، والزمخشري ^(٤) فى مفصله ، فلم يذكر هذا المعنى فى جملة معانى أفعال ، وهما الأميران فى هذه الصناعة ، والمحركان لقصب السبق منها .

فهذه طريقة المتكلمين فى هذه الآية .

(الطريقة الثانية لعلماء البيان) ^(٥)

الطريقة الثانية سلكها علماء البيان ، وحاصل ما قالوه هو أن سياق الآية ، يقتضى أن يقال : ولا تطع من كان غافلاً عن ذكرنا . فيكون الإغفال مستنداً إلى العبد ، دون الله ، تعالى .

فنقول : لأى وجه عدل ^(٦) عن هذا السياق ، حتى أضاف ^(٧) الإغفال إلى الله ، تعالى ، وهو غير مستند إليه فى الحقيقة ؟! ... وفيه أجوبة ثلاثة :

(١) الجواب الأول : أن يكون هذا من باب المجاز المركب ؛ وتقديره أن يكون الفعل مستنداً إلى من لا يصلح إسناده إليه ، وهذا كقوله تعالى : ﴿ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ ^(٨) ؛ وليست هى المخرجة ؛ وإنما المخرج هو الله تعالى ؛ (وكقوله

(١) الهادى إلى الحق : كتاب الرد والاحتجاج على الحسن بن محمد بن الحنفية ؛ ٢ / ٢٤٦ - ٢٤٧ .

فى المسألة الثانية والثلاثين ، تحقيق د / محمد عمارة .

(٢) سورة الكهف : آية ٢٨ .

(٣) عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثى ، أبو بشر ، الملقب سيبويه ، إمام النحاة ، وأول من بسط علم النحو ، ولد فى إحدى قرى شيراز ١٤٨ هـ ، وقدم البصرة ولزم الخليل بن أحمد ففاه ، وصنف كتابه المسمى « كتاب سيبويه » لم يصنع قبله ولا بعده مثله توفى سنة ١٨٠ هـ . انظر ترجمته الزركلى : الاعلام ٥ / ٨١ وكذلك وفيات الأعيان ١ / ٣٨٤ ، وميزان الاعتدال ٢ / ٢٩٤ .

(٤) سبق الترجمة له .

(٥) غير موجود فى الأصل .

(٦) أى رغب عن ، زهد فى .

(٧) يقصد الرازى الأشعرى .

(٨) سورة : الزلزلة آية ٢ .

تعالى (١) : ﴿جَدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ﴾ (٢) فأسند الإرادة والانقضاض إليه ، وهما غير مستنديين إليه عقلاً ولا شرعاً !..

وهذا باب واسعٌ من علم البيان ، أعنى المجاز المركب ؛ وهو من لطائف علم المعاني وخلاصة أسرارهِ ، وعقيان ذهبهِ ، وأول من فتح أزهاره بفنون الغرائب ، وفتق أسرارهِ بأسرار العجائب الشيخ العالم التحرير عبد القاهر الجرجاني (٣) فإنه السابق إلى إظهار معانيهِ ، والمستخرج لقواعده ومبانيهِ .

فلما كان الإغفال مستنداً إلى الله في ظاهر الآية ، وهو الحقيقة مستنداً إلى العبد ؛ لأجل التجويز بالمجاز المركب .

ومن المجاز المركب قولهم : أحبائي اكتمالي بطلعتك .:

وقولهم : أشاب الصغير وأفنى الكبير كثر الغداة ، ومر العشي .

وهو كبير الدور عظيم الاستعمال ، فهذا هو الوجه ، في إضافة الإغفال إلى الله ، تعالى .

(٢) الجواب الثاني : أن يكون من باب الاستعارة ؛ وهو أن الغافل هو العبد ؛ لكن الله ، تعالى أضاف الغفلة إليه ؛ لأنه ، تعالى لما أنعم عليه بضروب من النعمة ، وأرخص عليه سربال المنة ، فلا جرم كان ذلك سبباً للغفلة ، فأضيف إلى الله ، تعالى ، لما كان فاعلاً لسببها ؛ كما قال تعالى : ﴿رَبِّ إِنَّهُمْ أَضَلُّنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾ (٤) .

كما قيل لمن غرق في السباحة : يداك أوكفا ، وفوك نفخ .

(٣) الجواب الثالث : أن يكون إضافة الغفلة من جهة التمثيل ، وتقديره هو أن الله ، تعالى ، لما علم من حاله الكفر والإعراض عن قبول الحق ، والجحود لما جاء به الرسول ﷺ ، وأنه غير مرجو ، فواجه لعظم الإصرار ، شبه بحال من خلق فيه الغفلة ، حتى كان الله ، تعالى ، هو الخالق لها والمتولى لفعالها .

(٤) سورة : إبراهيم آية ٣٦ .

(٥) سورة الأنعام ، والقلم : الآية ١٨٢ ، ٤٤ على التوالي .

(١) غير موجودة في الأصل .

(٢) سورة : الكهف آية ٧٧ .

(٣) سبق التعريف به .

(٤) الجواب الرابع : إن الله ، تعالى ، لما خذل ، من هذه حاله ، بترك اللطاف ؛ ١٤٢ و / إما لأن ؛ (اللطف ، غير واجب على ما اختاره ؛ وإما لأنه واجب ، كما هورأى أئمة الزيدية ، وأكثر المعتزلة ؛ لكن لا لطف له فى المعلوم ، أو كان له فى المعلوم ، لكنه لا ينفع به ، فعلى هذا يكون المعنى ؛ «أغفلنا قلبه» : أى خذلناه بترك اللطاف ، حتى غفل من جهة نفسه ، كما قال تعالى : ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٤٤) ^(١) ؛ وكما قال : ﴿وَأْمَلِي لَهُمْ إِن كَيْدِي مَتِينٌ﴾ (٤٥) ^(٢) فهذه الأوجه كلها جيدة لا غبار عليها .

* * *

دقيقة

إعلم أن هذه التأويلات كلها ؛ وإن كانت موافقة للحكمة ؛ وفيها خلاص عن شبهات المجبرة ، وخروج عن عهدة ما توهموه ، لكن تعتبر بعد تلك التأويلات حذاراً عن مخالفة أدلة العقول ؛ لأن التأويل – وإن بعد وشط مزاره – فهو قريب ، بالإضافة إلى مخالفة أدلة العقول ، وإنما التأويل الذى يليق فى إعجاز القرآن ، وبيان فصاحته وبلاغته ، والوقوف على جزالته ، هو ما ذكرناه فى الطريقة الثانية عن علماء البيان ، لأنه الأحق والأخلق .

* * *

(١) سورة الانعام والقلم : الآية ١٨٣ ، ٤٥ على التوالى .

المقام الرابع: في المعارضة

فنعول : إن كان في القرآن ما يدل على أن الطبع ، والختم ، والسد ، والإغفال ، ففيه ما يدل على نقيض ما أوردوه ، وهو أن الله ، تعالى ، قد خلق ، وبين لهم ما يتقون ، ولم يمنعهم عن الإيمان ولا حجزهم عنه ، ولا فعل فيهم ما يمنعهم عن إيجاده وتحصيله وهذا كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ (٢٥) ، وقوله تعالى : ﴿ يَضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ (٣) ؛ وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُضِلٍّ ﴾ (١) ؛ وقوله : ﴿ وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ ﴾ (١٠) ؛ وقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى ﴾ (٦) ؛ وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ ﴾ (١٧) ؛ وقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾ (١٨) ، وقوله تعالى : ﴿ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾ (٩) ؛ وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾ (١٠) .

فهذه الآيات كلها دالة على أن من أزاح العلل بالهداية ، فكيف يتولى الضلال والإغفال ، ويختم ويطلع ؟!.. هذا مما تاباه العقول ، وتمجه الأسماع .

١٤٢ ظ / وما يدل على أن الله ، تعالى ، لا يفعل القبيح / قوله تعالى : ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ (١١٨) . وقوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ (١٢) ؛ وقوله تعالى : ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾ (١٣) ؛ وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ (٨) . (١٤)

وعلى الجملة ، فإن القرآن مشحون بالأمر والنهي ، ومشتمل على الوعد والوعيد ، والزجر والتهديد ، وهذا كله إنما يتعقل ، إذا كان لهم أفعال ، فأما إذا لم يكن هناك فعل فلا يتعقل بحال .

(٨) سورة : النور آية ٣٥ .

(٩) سورة الزمر آية ١٨ .

(١٠) سورة : الأنعام آية ١٢٥ .

(١١) سورة : النحل آية ١١٨ .

(١٢) سورة : البقرة : آية ١٨٥ .

(١٣) سورة : النساء آية ١٢٣ .

(١٤) سورة : الزلزلة آية ٨ .

(١) في الأصل : نعفر .

(٢) سورة : يونس آية ٢٥ .

(٣) سورة : النحل : آية ٩٣ .

(٤) سورة : الزمر : آية ٣٧ .

(٥) سورة : البلد : آية ١٠ .

(٦) سورة : فصلت آية ١٧ .

(٧) سورة : محمد آية ١٧ .

المقام الخامس فى الإلزامات

١٤٢ ظ / فى ذكر ما يتوجه عليهم من الإلزامات الشنيعة والسؤالات المفحمة ، على أن الله ، تعالى ، فاعل لكل قبيح ، وأن أفعال العباد كلها ، موجودة بقدرته ؛ وجملة ما نوره من ذلك ، الزامات خمسة ؛ نفصلها بمعونة الله ، تعالى :-

الإلزام الأول

إذا قلتم : إن الله ، تعالى ، لا يقبح منه قبيح . فإنه يؤدى إلى إبطال كلام الانبياء ، وقطع حججهم ، ورد أقوالهم ؛ لأن أفعال العباد ، إذا كانت موجودة بقدره الله ، تعالى ؛ فلا شئ تكون بعثة الانبياء ؛ لأن البعثة إنما تكون للأمر والنهى ، ولا يتعلق الأمر والنهى إلا بالفعل ؛ ولا فعل هناك على قولهم ، وحاصل هذا الإلزام ، بطلان بعثة الانبياء ، وقطع حججهم ، وإبطال دعواهم ، وما هذا كمذهب فساداً !.. هذه فائدة . وخلاصته ونقاوته ^(١) .

الإلزام الثانى

أن يؤدى إلي إفحام الرسل وبيانه :

أنكم إذا قلتم : إنه لا واجب على الله ، تعالى ، وأنه لا يضاف الوجوب على ذاته ، فالنبي إذا وصل إلينا ، وأظهر معجزته ، ولا حرج عليهم فى الإعراض ؛ لأن لا يتوجه عليهم النظر فى المعجزة ، إذ لا واجب فى العقل ؛ لأن الواجبات إنما تعلم بالشرع على قولهم ؛ وقبل النظر فى المعجزة فلا وجوب يعقل !.. وهذا إلزام قاطع لشغبهم ، حاسم للجاجهم ، قاطع لدابرهم ، ولو قاموا عمر الدهر ، ماخرجوا من هذا الإلزام بمخرج مقنع .

نعم لما توجه على فحواهم ، هذا الإلزام ، ورد على النظر منهم ، وأهل ١٤٣ و / الكياسة من حذاقهم ^(٢) كالشيخ عبد الملك الجوينى ^(٣) وتلميذه أبى

(٢) أى نجباثهم .

(١) فى الأصل ونعاوته .

(٣) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف محمد الجوينى ، أبو المعالى الجوينى ، الملقب بإمام الحرمين ولد (٤١٩ هـ / =

حامد الغزالي^(١) ، وابن الخطيب الرازي ، قاموا وقعدوا ، وصوبوا وصعدوا ، وما حصلوا على طائل ، ولكن يرددون عبارات لا حاصل لها ، وهؤلاء هم الرجال فيهم ، والمشار إليهم من بينهم ، بالخدق والفتانة .

الإلزام الثالث

إذا قالوا : إن الله ، تعالى ، فاعل للقيح ، فلا فصل بين قبيح وقبيح ، فأى مانع لأن يظهر الله المعجزة على الكذابين . . ! فعند هذا لا تقع التفرقة بين النبي والساحر ، وهذا يؤدي إلى الشك في نبوة الأنبياء ، وأنا لا نعلم صدق أحد منهم ؛ ويقتضى بطلان نبوة الأنبياء . . ! وكل مذهب أدى إلى^(٢) شئ من ذلك ، فكافيك بافتضاح آرائه وخزى المنتحلين به .

الإلزام الرابع

المعلوم ضرورة من دين صاحب الشريعة ؛ صلوات الله عليه ؛ أن أحداً من الخلق لا ينفك من نعمة الله ، تعالى ، سواء كان كافراً أو مؤمناً ، والنعمة لا تكون نعمة ، إلا إذا قصد بها المنعم وجه الإحسان ، وإذا قلتم : بأن الله يفعل القبيح ، وجوزتم عليه ذلك ، فأى مانع ألا يقصد بهذه النعم الواصلة إلى الخلق ، وجهها من الوجوه ، بل يفعلها عبثاً أو يقصد بها وجه الإساءة ؟ . . !

وهذا يؤدي إلى بطلان الاعتراف بالنعم ، وسد بابها ، وقد قال تعالى : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾^(٣) ؛ وقال تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا ﴾^(٤) .

= (١٠٢٨) ، وهو عالم شافعي فقيه مفسر متكلم ، وبعد أعلم اصحاب الشافعي في زمانه ، عاصر الفتنه القشيرية ، توفي سنة (٤٧٨ هـ / ١٠٨٥ م) له مصنفات منها : « الشامل » ، « الإرشاد » ، « اللمع » ، « الكافية في الجدل » انظر الزركلي : الاعلام ٤ / ١٦٠ ، والسبكي : الطبقات ٣ / ٢٤٩ .

(١) هو محمد بن محمد الغزالي الطوسي ، أبو حامد حجة الإسلام ولد سنة (٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م) : حكيم متكلم فقيه أصولي صوفي ، مشارك في أنواع من العلوم . له تصانيف كثيرة منها : « إحياء علوم الدين » و « الاقتصاد في الاعتقاد » وتهافت الفلاسفة و « المنقذ من الضلال » وغيرها . انظر كحالة : معجم المؤلفين ٣ / ٦٧١ ، والسبكي : الطبقات ٤ / ١٠١ - ١٨٢ .

(٢) في الأصل : على .

(٣) سورة إبراهيم ، والنحل : آية ٣٤ ، ١٨ على التوالي .

(٤) سورة النحل : آية ٥٣ .

فلما ورد عليهم هذا الإلزام اعتاص عليهم الجواب عنه ، وتحيلوا فى رده حيلة ، ولم يعترف أحدٌ منهم ؛ إلا ما يحكى عن ابن أبى بشر الأشعرى ^(١) ؛ فإنه زعم أن لا نعمة لله ، تعالى ، على الكفار ، لا نعمة الدين ولا نعمة الدنيا .. ١٠٠

وهذه وقاحة عظيمة ، وقلة مبالاة بالدين ، وترك الاحتفال بالمرؤة ، وهذه مقالة لا يفوه بها من له مسكة من الدين ، ولا وقر الإسلام فى صدره .

الإلزام الخامس

إذا جوزتم على الله ، تعالى ، أنه قاعل القبائح ، فأى مانع من تجويز الكذب على ذاته ؟ .. ١٠١

وإذا جوزنا عليه الكذب ، فلا يمكن الوقوف بشئ من كلامه ، فى جميع الكتب ١٤٣ ظ / المنازلة من السماء كالقرآن ؛ والتوراة والإنجيل والزيور ، فيلزم الشك فى صدق هذه الكتب ، وأنها غير صحيحة .

لا يقال : إنه ، تعالى ، صادق لذاته ، ومن كان صادقاً لذاته ، فإنه لا يجوز عليه الكذب ، كما أن من كان عالماً لذاته ، فإنه لا يجوز عليه الجهل .

لأننا نقول : هذا فاسد لأمرين .

(١) أما أولاً : فلأنه ليس له بكونه صادقاً حالٌ ، وإنما المرجع به إلى فعل الصدق ، هذا هو المعقول منه ، دون إثبات الحال فلا برهان عليها .

وأما ما بنا ، قلما ينافى كونه صادقاً لذاته ، كونه كاذباً لذاته ، ونحن نسلم لكم ذلك .

(١) هو الإمام أبو الحسن على بن إسماعيل الأشعرى ، مؤسس المذهب الأشعرى ، ولد سنة ٢٧٠ ، وتوفى ٣٢٤ متكلماً ، ومفسراً ، وفقهه ، ملا مذهبه الآفاق وتبعه خلق كثير فى كل زمان ومكان من مصنفاته : «الإبانة» ، «واللمع» ، «ومقالات الإسلاميين» ، وغيرها كثير ، انظر ترجمته فى تبیین كذب المفتري لابن عساكر ص ١٤١ ، ووفيات الاعلام : لابن خلكان ج ١ / ٤١٢ .

(٢) فى الأصل هذه .

(٢) غير واضحة فى الأصل .

فأى مانع إذا كان صادقاً لذاته ، أن يكون كاذباً ؟ .. فهذه الأحرف المتلوة ،
التركية من هذه الأحرف ، وفى ذلك حصول فرضنا .

ولنقتصر على هذا ^(١) القدر من الإلزامات الشنيعة الفاحشة ، والتهكمات
الوحشية ^(٢) ، ففيه مقنعٌ وكفاية ، فى بيان حزبهم ، وإظهار جهلهم وغيهم .

ومن أرادها باستقصاء ، وأحبها بالبسط ، فليطالعها من كتابنا الملقب « بالشامل »
فإنه يجد فيه ما يكفى ، يشفى ، والحمد لله رب العالمين .

(تم لى مطالعته ؛ فله الحمد والمن ، وكفُ الهمُ الرديئُ ،

الغنى عمن سواه ، الجواب ؛

وصلّى الله على سيدنا محمد ، وآله ، وصحبه ، وسلم)

(١) هو أحد كتب الشيخ الكلامية الموسوعية ، هناك نسخة منه مصورة بدار الكتب المصرية تحت رقم ميكروفيلم ، ٢١٦٩
مخطوطات يمنية .

٥	١- مقدمة
٧	* فى وصف المخطوطتين
٧	١- الجواب الناطق
٨	* حول موضوعات رسالة الجواب الناطق
٩	٢- فى وصف مخطوط الجواب القاطع للتمويه
٩	* حول موضوعات رسالة الجواب القاطع
١٣	* ترجمة المؤلف يحيى بن حمزة العلوى
١٣	اهم مؤلفاته
١٦	٢- نص رسالة الجواب الناطق بالصواب القاطع لعمرى الشك والارتياب
١٧	مقدمة
١٨	المسألة الاولى : هل يريد الله إرادته ؟
١٩	المسألة الثانية : هل يعلم الله انه يقدر ؟
٢٠	المسألة الثالثة : فى استحالة المكان والزمان على الله
٢٢	المسألة الرابعة
٢٢	المسألة الخامسة
٢٥	المسألة السادسة
٣٠	المسألة السابعة : فى الملائكة ، عليهم السلام ، مم خلقوا ؟
٣٠	١- البحث الاول : فى كيفية خلقهم
٣١	٢- البحث الثانى : فى بيان تكاليفهم
٣٢	٣- البحث الثالث : فى صفاتهم ولهم صفات شريفة
٣٣	المسألة الثامنة : فى اصوات المزامير والطنابير
٣٥	المسألة التاسعة
٣٥	المسألة العاشرة : ما حكم من خلط عملا صالحا وآخر سيئا ؟
	- نص رسالة الجواب القاطع للتمويه عما يرد على الحكمة والتنزيه

٣٧	مقدمة
٣٨	* مطاعن المجبرة على الحكمة
٣٨	النوع الاول : ما يدل على الطبع والختم والغشاوة
٣٩	النوع الثانى : ما يكون من جهة الضلال
٣٩	النوع الثالث : ما يكون من جهة السد
٣٩	النوع الرابع : ما يكون من جهة التزيين
٤٠	النوع الخامس : ما يكون من جهة الاستدراج والإملاء
٤٠	النوع السادس : ما يكون من جهة الإغفال
٤١	- المقام الاول : فى الرد
٤١	المنهج الاول : من جهة الإجمال
٤٣	المنهج الثانى : تفصيلى
٤٥	- المقام الثانى : فى المطالبة
٤٧	- المقام الثالث : فى التأويل
٤٧	(الطريقة الاولى طريقة المتكلمين)
٤٨	(الطريقة الثانية لعلماء البيان)
٥٠	دقيقة
٥١	- المقام الرابع : فى المعارضة
٥٢	- المقام الخامس
٥٢	الالزام الاول
٥٢	الالزام الثانى
٥٣	الالزام الثالث
٥٣	الالزام الرابع
٥٤	الالزام الخامس
٥٦	الفهرس

